A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

PROVISIONAL

A/47/PV.37
13 November 1992

ARABIC

الدورة السابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والثلاثين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاربعاء ، ١٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس :	السيد غانيف (الرئيس)	(بلغاريا)
ثم :	السيد كالباجي (نائب الرئيس)	(سري لانكا)
ثم :	السيد غانيف (الرئيس)	(بلغاريا)

تقرير الامين العام عن أعمال المنظمة : تقريرا الامين العام [١٠] (تابع)

التنمية الاجتماعية : (أ) المسائل المتعلقة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والاسرة [٩٣] (تابع)

الاحتفال باختتام عقد الامم المتحدة للمعوقين : مشروع قرار

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعّة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

92-61458 ٢٧٢٢ز (٩٢)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥

البند ١٠ من جدول الاعمال (تابع)

تقرير الامين العام عن أعمال المنظمة : تقريرا الامين العام (A/47/1 ، و A/47/277)

السيد شكورتي (البانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي أن أعرب ، من هذه المنصة ، عن تعازيّ وتعازي حكومتي وشعبي ، لحكومة وشعب جمهورية مصر العربية بمحنة الزلزال الاخير وما خلّفه من ضحايا في ذلك البلد .

لقد حظيّ الموضوع الذي نناقشه اليوم بدعم ملحوظ وأشار تعبيرا حماسيا عن الآراء بيننا . إنني أهنئ الامين العام على عرضه الجيد التوقيت وعلى التقرير المتقن .

تتكون "خطة للسلام" من مجموعة من الآراء التي تتلهف عليها بعض شعوب العالم أيما لهفة . وإذا ما ترجمت هذه الآراء إلى عمل بسرعة ، فإنها دون شك وبكل تاكيد ستخفف كثيرا من المعاناة ، وستعمل على استعادة الثقة والسلم في الاماكن التي تفتقر اليهما .

سيركز وفدي على الدور الفريد الذي يمكن للدبلوماسية الوقائية أن تلعبه في بؤر التوتر والصراع المحتملة المتواجدة ، للأسف الشديد ، في جميع أنحاء العالم . لقد أصر وفدي على هذه الفكرة منذ بعض الوقت في منظمات دولية شتى ، من بينها مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . ونظرا لاننا نعيش حالة من انعدام الامن ؛ ولان حدودنا مهددة بأقرب الصراعات في يوغوسلافيا السابقة الذي يوشك أن يمتد إلى كوسوفو ؛ ونظرا لان البانيا خرجت من الشيوعية ضعيفة وتسعى إلى الاندماج وتلتمس الحماية - فإن هذه بعض الاسباب التي تجعلنا نركز على فكرة الدبلوماسية الوقائية . إن حاجتنا ملموسة . وبهذا ، فإنها محددة تحديدا جيدا أيضا .

إن الصراع الذي يدمر البوسنة والهرسك يبين أن القومية العدوانية إذا تركت دون كبح فإنها قد تؤدي إلى أعمال الإبادة وإلى عواقب مأساوية أخرى . لقد فهم العالم أن جروح حرب وحشية كهذه تحتاج إلى فترة طويلة لتبرأ . إن الوفد الالباني يتذكر نداءات سلطات البوسنة العاطفية قبل وقت طويل من اندلاع الصراع . وما كان يبدو حينئذ مستحيلا دخل اليوم بيوتنا ذاتها .

إن "خطة للسلام" ، التي يتطرق منظورها إلى المستقبل البعيد ، تتناول مجموعة متنوعة من الوسائل التي من المقترح استخدامها كتدابير وقائية في المناطق التي من المرجح نشوب الصراعات فيها . ومن بين هذه الوسائل ، الإنذار المبكر - أي رصد العوارض التي قد تصعد بسهولة التوتر إلى قتال مسلح سافر - الذي ينبغي أن يحتل مكانا مرموقا في التسلسل الهرمي لتقنيات الوقاية من الصراعات . وينبغي أن يتحقق الانذار المبكر بعدد من السبل ، بما في ذلك ، ضمن جملة أمور ، استقصاء وجهات نظر القطاعات السكانية المختلفة في منطقة تعاني بالفعل من الاضطراب من خلال الاتصال بممثلي هذه القطاعات ؛ وعقد الاجتماعات مع المنظمات غير الحكومية في مقر الأمم المتحدة أو في أماكن أخرى ؛ وإيفاد الشخصيات السياسية المحترمة للحصول على المعلومات مع توفير نظام للإبلاغ السريع واقتراح المزيد من الاجراءات ؛ وإيفاد بعثات لتقصي الحقائق عند الطلب أو بناء على اقتراح المبعوث الخاص ، وما شابه ذلك .

لقد بدأ العمل بالفعل وفقا لهذه الاتجاهات . فقد اتخذت الدبلوماسية عدة أشكال في أراضي يوغوسلافيا السابقة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق . والآن فقط بُدئ في توقيت اللجوء إلى الدبلوماسية الوقائية لتمارس قبل أن يؤدي التوتر إلى نشوب صراع مسلح . ويؤمن وفدي أن هناك الكثيرين في العديد من المناطق يأملون في التوصل إلى حلول لشكاواهم من خلال مضمون هذا التقرير القيم . ومن بين هذه المناطق كوسوفو .

لقد أشارت البانيا مرات عديدة إلى كوسوفو وإلى خطر امتداد الصراع المسلح الجاري الآن في البوسنة والهرسك إليها . إن الوضع في كوسوفو بالغ الخطورة ، ويشكل مواجهة سياسية تنبع من استحالة استمرار التعايش مع المحتل ، وهو ما يمثل ثورة سلمية ضد اتجاهات "صربيا الكبرى" وممارساتها. ويسعى الالبانيون الذين يشكلون ٩٠ في المائة من سكان كوسوفو ، إلى تحقيق أهدافهم بالوسائل السلمية ، إلا أن الرد على روحهم هذه تمثل في المزيد من القمع ، وهو ما يعرفه تمام المعرفة الرأي العام اليوم .

وينظر العديد من المنظمات بالفعل في هذه الحالة . وقد أوفد مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا عددا من المقررين وبعثات تقصي الحقائق . ويرد ملخص للنتائج التي توصلوا إليها في إعلان قمة هلسنكي بشأن يوغوسلافيا ، الذي أوضح ضرورة بدء الحوار بين ممثلين عن الالبان والسلطات في بلغراد بحضور طرف ثالث . وقد تعهد مؤتمر لندن بالتوصل إلى حل شامل للأزمة في يوغوسلافيا السابقة ، بما في ذلك مأساة كوسوفو . ولقد أسفر التعاون بين الامم المتحدة والمجموعة الاوروبية بوصفهما رئيسي مؤتمر لندن من جهة ، وبين مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا من جهة أخرى ، إلى البدء في اتخاذ تدابير وقائية في كوسوفو . وتعرب ألبانيا عن بالغ تقديرها للدور الذي اضطلع به ، في هذا الصدد ، الامين العام ذاته وكذلك مبعوثوه .

بيد أن الحالة على الارض تزداد سوءا كل يوم ، ويقتضي الامر اتخاذ اجراءات عاجلة ، وإذ يعرب الوفد الالباني عن تقديره الكامل لمرمى "خطة للسلام" للامين العام وما ورد بها من طرائق ، فإنه يرى أنه يمكن التصدي بنجاح إلى قضية كوسوفو بواسطة النهج الوقائية التي حددها هذا التقرير ، وستوفر البعثات الطويلة الامد لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا الموجودة بالفعل هناك ، والتي يمكن بحق أن تندرج في إطار النشر الوقائي ، المعلومات عن تطور الحالة وأن تقترح التدابير الواجب اتخاذها . وينبغي أيضا للرجال الموجودين في الميدان أن يُسخّروا مساعيهم الحميدة كيما يمكن التحكم في الحالة المتدهورة بالفعل . إن وجودهم في حد ذاته يعني الكثير .

فضلا عن ذلك ، وبالنظر إلى السلوك القميء للصرب خارج كوسوفو في أراضي يوغوسلافيا السابقة ، لا بد وأن ترى الامم المتحدة ضرورة إزالة الإمكانات العسكرية التي نشرت في كوسوفو ، وإخلائها من السلاح . ومن شأن ذلك أن يمثل إشارة بالغة الاهمية للسكان ، وكذلك شرطا أساسيا لإجراء الحوار على طريق الحلول غير المشروطة الصحيح .

لقد التمست كوسوفو المساعدة من المجتمع الدولي . و "خطة للسلام" عمل نرحب به أيما ترحيب . وإن ترجمتها بسرعة إلى إجراءات ملموسة ستجنب العالم المزيد من

المشاهد المروعة . إن الوقت يمر بسرعة . والدرس الذي تعلمناه من أحداث البوسنة يفيد بأنه ينبغي ألا نؤخذ على حين غرّة . ولن يتسنى لهذه الهيئة أن تحافظ على صورتها كضامنة للسلم والأمن إلا ببذل جهود نشطة ، وينبغي أن يعمل المجتمع الدولي على تعزيز السلم أينما كان السلم هشا .

السيد كوبيات (غينيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أذهلنا قبل ثلاثة أيام نبأ الزلزال في مصر . وتود غينيا ، حكومة وشعبا ، أن تعرب عن تعازيها القلبية لمصر وفدا وحكومة وشعبا . وأود أن تعرف الأسر التي تعاني أننا نتضامن معها فيما تشعر به من آلام وإننا نشاطرها هذه الآلام .

أود بداية أن أعرب عن تهنئة وفدي القلبية للأمين العام لما تضمنه تقريره من فكر متعمق ووضوح وما اتسم به من مستوى راق .

ونرحب جميعنا بانتهاء الحرب الباردة التي ظلت تخيم على العالم والبشرية وكأنها شبح سفر الرؤيا . ورغم ذلك ، فقد ظهرت أنواع جديدة من التوتر في العديد من البلدان ، مما يعرض التوازن والسلم العالميين للخطر . وفي مواجهة هذه التحديات الجديدة ، يجب على المجتمع الدولي أن يكثف جهوده بغية كفالة تحقيق الأهداف الأساسية لميثاق المنظمة العالمية وهو ما يتمثل في حفظ السلم والأمن الدوليين .

ومن هذا المنطلق ، يرحب وفدي بالتقرير الممتاز للأمين العام الذي يتناول الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم .

ما من شك في أن إقامة الأمن الجماعي هو ما تتطلع إليه كل الشعوب .

إن "خطة للسلام" عمل مبدع . وهي تعبر عن التغيرات التي تبشر بالخير والتي ستكسب المنظمة دينامية جديدة الآن وتكسب العلاقات الدولية دينامية بالتالي .

ويشكل منع نشوب الصراعات ، وصنع السلم ، وحفظ السلم ، النقاط الأساسية التي تقوم عليه "خطة للسلام" . والاطلاع على هذه الوثيقة الهامة يوضح توضيحا تاما الرغبة الأكيدة في السيطرة بقدر أعظم على مصير البشرية . ومن الممكن تنفيذها إذا ما اقترنت إرادتنا بالاعتدال .

ووفقا لما يشير إليه هذا التقرير ، ينص الميثاق على نحو لا لُبس فيه على سيادة الدول الأعضاء . بيد أن ما من شك في أن احترام هذه السيادة يجعل صنع السلم وحفظ السلم أمرا بالغ الصعوبة . وينبغي ألا نخفي هذا التعارض . ومن ثم يتوجب علينا أن نتوصل إلى الحد الأمثل من التوازن بين سيادة الدول واحتمالات تدخل المجتمع الدولي لمنع نشوب الصراعات وصنع السلم وحفظه على حد سواء .

إن المادة ٣٥ من الميثاق توفر لنا هذه الإمكانية إذ أنها تتيح الفرصة لكل دولة عضو لمناشدة الامم المتحدة للمساعدة في إيجاد حل للصراعات أو التوترات .

إن آليات الوقاية هي التي تحدد نجاح طموحاتنا .

و "خطة للسلام" . تصف بعضا من هذه الآليات مثل نظام الانذار المبكر القائم على أساس جمع المعلومات واجراءات تقصي الحقائق الرسمية وغير الرسمية ، والانتشار الوقائي ، وإنشاء مناطق منزوعة السلاح وتيسير اجراءات التمويل .

إن تنفيذ هذه الآليات لا يتطلب التعاون التام من جانب الدول فحسب ، بل أيضا الحياد والتصرف السريع من جانب هيئات الامم المتحدة ، الموكل اليها - ضمن اختصاصاتها - جمع المعلومات الموثوق بها . ويجب أن يضاف إلى المعلومات التي تقدمها حكومات الدول الاعضاء إلى الامين العام - على النحو المنصوص عليه في المادة ٣٥ من الخطة - آلية مستقلة لتجميع المعلومات الصادرة أصلا عن هيئات الامم المتحدة والمنظمات الإقليمية والاقاليمية .

قد تتنوع مصادر المعلومات غير الحكومية ، استنادا إلى نوع التوترات . ويتعين على مجلس الامن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بناء على رغبة الامين العام ، أن يقدما المعلومات بوصفها تدبيرا وقائيا ، لا سيما في حالة الاوضاع العسكرية أو الاقتصادية والاجتماعية المثيرة للقلق الشديد . ومن الافضل ، أن تضع هاتان الهيئتان تقريرا سنويا عما يمكن أن يسمى "حالة العالم" ، وهذا التقرير من شأنه أن يحدد مناطق التوتر وأي المناطق بحاجة إلى اهتمام أكبر لمنع نشوب الصراع أو لتوطيد السلم .

ثمة مصدر آخر للصراع هو التوتر القائم فيما بين الاعراق المختلفة ، ذلك التوتر الذي عرض للخطر الوحدة الوطنية في العديد من الدول الاعضاء وهذا موضوع حساس بالفعل ، ويلحق الضرر بالتوازن السياسي والاقتصادي الداخلي للدول . وفي بعض الاحيان يرجع أصل الصراعات العرقية إلى تاريخ قديم ، لكنها غالبا ما تنجم عن فشل المؤسسات السياسية في وظائفها الناجم عن انتهاكات المبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان . وفي

هذا الصدد ، يجب أن تساهم الاقليات العرقية في الحياة الوطنية مثلها مثل الاغلبية . فالمشكلة ليست مشكلة أقلية بل مشكلة تهميش .

وإذ تواجه الامانة العامة للامم المتحدة هذه المواضيع الحساسة ، يتعين عليها أن تكفل وجود دور استشاري لها حيثما كان ذلك ضروريا ومفيدا . ويجب على الحكومات أن تكون منفتحة على ما يترتب على القيام بهذا الدور من نصح ويجب أن يكون هذا النصح بمنأى عن أي نوع من أنواع الضغط .

إن أعظم وقاية هي تلك التي تعمل على تصحيح أوجه الاجحاف الاقتصادي التي أصبحت سمة مميزة للعالم . إن ازدواجية التنمية غير المتكافئة عرقلت وما زالت تعرقل السلم الاجتماعي في بلدان عديدة ، وها هي الفجوة بين الشمال والجنوب تتهدد الآن وبنفس القدر التوازن الذي نرغب في وجوده في العالم . لقد اكتشف الانسان أن لديه القوة والحنكة والشجاعة اللازمة للتصدي للعديد من التحديات التي تفرضها عليه الطبيعة . ويستطيع هذا الانسان أيضا - إذا ما أبدى تضامنا - أن يجد الحنكة والقوة اللازمتين للتغلب على التخلف فالتوازن في عالمنا يعتمد على ذلك . وصون السلم هو الثمن الذي يجب أن ندفعه لذلك .

السيد بوسو مرانو (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اسمحوا لي قبل أن أدخل في جوهر بياني ، أن أعرب لكم - سيادة الرئيس - عن مدى سعادة اكوادور ، إذ تراكم تترأسون أعمال الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين .

ومن واجبي أيضا أن أعرب عما شعرت به حكومة بلادي وشعبها من أسى عميق إزاء الخسارة الفادحة في الارواح والممتلكات التي مُنيت بها مصر من جراء الزلزال .

بالنسبة للبند المتعلق بتقرير الامين العام المعنون "خطة للسلام" . (A/47/277) ، يؤيد وفد اكوادور تمام التأييد بيان الممثل الدائم للارجنتين ، نيابة عن مجموعة ريو - وهي آلية التوافق السياسي التي تنتمي اليها اكوادور .

مع ذلك ، وحتى مع المجازفة بتكرار بعض المواقف المتشاطرة ، يود وفد اكوادور أن يذكر بعناصر تكوين التقرير المذكور ، عن طريق شرح هذا البيان الإضافي

الذي تدلي به اكوادور . إن اكوادور عضو في مجلس الامن وبالتالي أتيحت لها فرصة المشاركة - من خلال رئيس الجمهورية آنذاك السيد رودريغو بورجا - في اجتماع قمة ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، الذي دعا فيه رؤساء الدول أو الحكومات الامين العام إلى إعداد التقرير المعروض علينا اليوم ، واقتراح التدابير والاجراءات المحددة التي يوصي باتخاذها لتعزيز قدرة الامم المتحدة وجعلها أكثر فعّالية في مجال الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلام .

إن طلب رؤساء الدول والحكومات من الامين العام كان ذا طابع عمومي جدا . إذ طلب منه أن يقترح تدابير واجراءات لتعزيز الامم المتحدة كمنظومة لا لتعزيز هيئة معينة من هيئات الامم المتحدة على وجه الخصوص . لهذا السبب يوجه الامين العام تقريره إلى كل أعضاء الامم المتحدة حتى يمكنهم أن يقرروا التدابير الملائمة لبلوغ الاهداف . وهذه التدابير - بطبيعة الحال - ينبغي أن تحدد عن طريق آليات ملائمة في إطار الهيئات المختصة وتمشيا مع نص الميثاق وروحه .

إن المبادرة التي اتخذ زمامها رؤساء الدول أو الحكومات الـ ١٥ الذين عقدوا اجتماع قمة مجلس الامن في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، تشمل ، في ضوء تقرير الامين العام وعلى أساسه ، الدول الاعضاء - كل الدول الاعضاء - إذ يقع على عاتقها مسؤولية تعزيز وتجديد منظومة الامم المتحدة كما أعلن ذلك الامين العام بوضوح لا يرقى إليه شك :

"إن حجر الزاوية في هذا العمل هو الدولة . ويجب أن يظل كذلك .

(A/47/277 ، الفقرة ١٧)

والجمعية العامة هي الجهاز الذي يمثل كل أعضاء الامم المتحدة تمثيلا ديمقراطيا .

إن رياح التجديد الذي لا غنى عنه وكل الحتميات التي ينطوي عليها تعزيز الامم المتحدة يجب ألا تتجاهل سيادة الدول ووحدة أراضيها . فعلى أساس هذا الاحترام وحده يمكن المضي قدما في المهمة الملقاة على عاتقنا بموجب تقرير الامين العام ، نظرا لانه من غير المعقول إقامة النظام الدولي الجديد على أساس الضعف الوطني أو الانتهاكات المنتظمة . وهذا لا يعني بحال من الاحوال إننا ننادي بجواز استخدام

مفهومي السيادة ووحدة الأراضي لتبرير التجاهل السافر للالتزامات الدولية ، أو ارتكاب الانتهاكات الصارخة لشريعة الأمم .

إن كل الاجراءات التي يقترحها الأمين العام ، سواء تلك التي يجب أن تنفذ فورا أو تلك المتصلة بالابتكارات - تلك الابتكارات التي يفترضها سلفا العديد من اقتراحاته - ينبغي أن يتم تنفيذها وفقا لمقاصد القانون الدولي ومبادئه الأساسية . ويدرك وفد اكوادور تمام الادراك أن القانون الدولي في حالة تطوير دائم ، لكننا نفهم أيضا أن هذا التطوير ينطوي ضمنا على تحسين المؤسسات والقواعد الاجرائية وأنه لا ينطوي بحال من الأحوال على الارتداد .

لذلك ، تقتضي الضرورة الملحّة "للمضي قدما" إجبار المجتمع الدولي على أن يقوم ، بطريقة منظمة ، بإعادة النظر في السبل والوسائل التي يستخدمها - بفاعلية أكثر أو أقل - لانجاز المهام التي تفرضها عليه احتياجات المجتمع الدولي نفسه ، وتماشيا مع قدرته على العمل المتضافر .

إن انتهاء ما كان يسمى بالحرب الباردة أفسح الطريق لإمكانيات جديدة لا حصر لها للعمل المتضافر ، لكن احتياجات المجتمع الدولي في الوقت الراهن تتجاوز أكثر توقعات مؤسسي منظمتنا تفاؤلا ، بل إنها تتجاوز حتى تلك التي كنا نتوقعها نحن أنفسنا منذ ثلاث سنوات .

تبين حتميات النظام العالمي الجديد الذي نسعى إلى التبشير ببزوغه إلى وجود ضرورة واضحة لاعادة تشكيل الاليات والاجراءات الحالية . ويبدو أن العالمية التي حققتها منظمتنا تصطدم بعملية الابقاء على الهياكل المغلقة والانتقائية التي لها ضمانات اجرائية راسخة للتعامل مع حالات أصبحت لحسن الحظ شيئا يمتّ إلى الماضي .

وتتناقض العضوية بالغة الصّغر لمجلس الامن مع تزايد عدد أعضاء الامم المتحدة ، الذين يطمحون ولهم الحقّ في ذلك للمشاركة في مداولات مجلس الامن . وقد ينجم عن الابقاء على حقّ النقض في أيدي الاعضاء الخمسة الدائمين فرض رأي معيّن ، واتخاذ مواقف حتى في المجلس ذاته تتعارض مع مواقف الغالبية العظمى من البلدان . ولم يعد هذا الحق يشكّل وسيلة تضمن تحقيق التوازن السياسي في منظمتنا .

إن التوقّعات المبنية على أسس قوية ، التي أشارتها الامم المتحدة في شكلها الجديد ، لا يمكن أن تتركز على قيام المنظمة بتنفيذ اجراءات قرّرتها هيئة تنفيذية صغيرة في العدد ولكنها تتبع مصالح أعضائها الدائمين . فلا بدّ لها من أن نضطلع بالمزيد من المهام لتثبت فعاليتها في شكلها الحالي .

ويتعيّن على جميع الاجهزة الرئيسية التابعة للامم المتحدة أن تضطلع بمسؤوليات جديدة . ولكي يتحقق هذا بكفاءة لابدّ من أن تتجدّد هذه الاجهزة ، حتى لا يضطر المجتمع الدولي إلى إنشاء أجهزة جديدة تكون مناسبة وأكثر فعالية وكفاءة لتحلّ محلّها . ولابدّ من أن يتمّ دون تأخير إعطاء توجيهات جديدة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وأيضا للهيئات الفرعية التابعة له . وتتمسّك الجمعية العامة باجراءات كثيراً ما تشجّع أنشطة شكلية بحتة ومتكرّرة بشكل مفرط .

ختاماً ، يودّ وفد اكوادور أن يعلن أن مهمّة تعزيز وتجديد منظومة الامم المتحدة مهمة معقدة ومتعددة الاوجه . ويقترح الامين العام في تقريره تدابير كثيرة لتنفيذ هذه المهمة . وهناك تدابير أخرى بيّنة ، والحاجة الملحّة اليها واضحة . والعديد من هذه التدابير - سواء إعترف بها الامين العام أم لم يعترف - ينبغي أن نفكر فيها بعمق حتى يمكننا تجنب الانحراف عن المقاصد والاهداف التي نتشاطرها

ونسترشد بها جميعاً وحتى نحقّق أمماً متحدة أكثر مقدرة وأكثر فعالية على تحقيق أهدافها النبيلة على أساس عالميتها واحترام هوية كل عضو من أعضائها . وسيكون من المفيد للاضطلاع بهذه المهمة إنشاء فريق عامل على غرار ما اقترحته مجموعة ريو في البيان الذي ألقاه الممثّل الدائم للارجنتين يوم ٩ تشرين الأول/اكتوبر .

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية) : أودّ في البداية أن أضم صوتي إلى أصوات من سبقوني في الاعراب عن التعاطف للوفد المصري فيما يتصل بالزلزال الذي وقع في بلده والخسائر التي نجمت عن تلك الكارثة الطبيعية .

ويشاطر وفد بلدي الوفود الاخرى في إعرابها عن التقدير البالغ لتقرير الامين العام عن أعمال المنظمة (A/47/1) وتقريره المعنون "خطة للسلام" (A/47/277) .

إن تقريره عن أعمال المنظمة ، الذي يستند إلى تحليل شامل للتطوّرات الدولية في المرحلة الحالية ، يتضمن عدداً من التوصيات العملية لنُهج المجتمع العالمي ازاء الكثير من المشاكل الحرجة ، سواء أكانت من المشاكل المزمنة أو من المشاكل المستجدة التي تواجهنا في هذه الحقبة الجديدة .

ونحن نتفق مع أحد الاستنتاجات الرئيسية التي وردت في التقرير والتي جاء فيها أن التحديات التي تواجه الامم المتحدة تحديات شاملة : أن تغدو في النهاية أداة جماعية فعّالة للسلم والامن ، وأن تعزز قيام علاقات تتسم بالمسؤولية في مجتمع الدول ، وأن تحقق التعاون الدولي على حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والبيئية والإنسانية .

وينبغي أن يكون المعيار الرئيسي لتطوير نُهج التعامل مع هذه التحدّيات ضمان حقوق الانسان وحقوق الاقليات في كل مكان .

وفيما يتعلق بتقرير الامين العام عن أعمال المنظمة نرى أهمية خاصة في حقيقة أن التقرير يمثل استمرارية طبيعية للمقترحات النظرية والعملية التي وردت في تقريره الآخر "خطة للسلام" . وترى روسيا أن هاتين الوثيقتين المترابطتين تمثّلان دعوة إلى أعضاء الامم المتحدة للمساهمة في تحديد خطة من شأنها أن توفر استجابة

ملائمة لتحدّيات الأمن الدولي . ونرى أن من الملامح الهامة لخطة السلام أن مقترحاتها الجسورة تستند إلى أساس قانوني متين ، ألا وهو ميثاق الأمم المتحدة . ويثبت الميثاق مرة أخرى امكاناته الهائلة .

وتبيّن "خطة السلام" كل ما هو قيّم ومفيد في أنشطة هيئات الأمم المتحدة على مدى قرابة نصف قرن من الزمن . وهي تحدّد مجالات واضحة لتطوير عملية صنع السلم في المستقبل ولتعزيز المنظمة ومجلس الأمن الدولي ، باعتباره قلعة لإمكانية التنبّؤ ، والثقة ، والأمن ، والاستقرار في العالم . وفي رأينا إن الكثير من مقترحات الأمين العام ناضجة بما يكفي لترجمتها إلى أفكار وتوصيات لعمل جماعي منسّق . وقد طرحت وفود عديدة أفكارا كثيرة بشأن هذا الموضوع . وكمتابعة لهذه المناقشة نودّ أن نتشاطر بعض الأفكار مع الأعضاء .

تؤيّد روسيا التوصية الواردة في تقرير الأمين العام بزيادة استخدام بعثات المساعي الحميدة من أجل تجميع المعلومات الموضوعية التي يعوّل عليها واللازمة لاتخاذ تدابير فعّالة ، ولابلاغها إلى أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية وفي مقدمتها مجلس الأمن ونلاحظ التوقيت المناسب جدا الذي جاء فيه المقترح بقيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، المعزّز الذي تعاد هيكلته ، بتقديم التقارير ، وفقا للمادة ٦٥ من الميثاق ، عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تهدّد السلم والأمن الدوليين إن لم تتم معالجتها .

ويذكر التقرير الفكرة التي تستلفت النظر بشأن الانتشار الوقائي لقوات الأمم المتحدة خصوصاً فيما يتعلق بتجنّب احتمال اندلاع قتال بين البلدان المجاورة ، أو للتحذير من أي هجوم عبر الحدود ، أو لكبح جماح أطراف الصراع . وفي رأينا أنه سيكون من المفيد النظر في اقامة مناطق منزوعة السلام كوسيلة للانتشار الوقائي ، بالاضافة إلى اقامة مناطق لفك الاشتباك ، والممرات الانسانية ، ومناطق الهدوء والوسائل التي تضمن بقاء وضعها على ما هو عليه .

إن مسألة الاستخدام الفعّال لقوات الامم المتحدة لضمان ايصال المساعدة الانسانية وللتعامل مع الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان ، ولا سيما حقوق الاقليات هذه المسألة تستحق اهتماماً خاصاً كما يظهر من الاحداث المأساوية في الصومال وفي يوغوسلافيا السابقة .

وتؤيد روسيا المقترح باستخدام الولاية الاستشارية والقضائية لمحكمة العدل الدولية استخداما كاملا . ونرى إنه من المستصوب من أجل اعداد اتفاقات تلقى قبولا عامّاً ، أن تقوم اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الامم المتحدة ببحث مقترحات محددة بما في ذلك المقترحات الخاصة باعطاء الامين العام سلطة طلب فتاوى من محكمة العدل الدولية والعمل على جعل ولاية المحكمة إلزامية ومعترفا بها بحلول عام ٢٠٠٠ .

ومن المسائل ذات الاهمية الاساسية في هذا السياق فكرة الامين العام الخاصّة باشراك المنظمات الاقليمية بفعالية أكبر في أنشطة حفظ السلام وصنع السلم ، وفيما يتعلق بتعزيز دور هذه المنظمات وفقا للفصل الثامن من ميثاق الامم المتحدة ، مع الاحتفاظ بالمسؤولية الاساسية عن هذه الامور لمجلس الامن . ويمكن للمنظمات الاقليمية بل وينبغي لها أن تساهم بشكل أكبر في الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام ، وأن تساعد في تهدئة الصراعات الاثنية والدينية ، وأن تستجيب لحالات الطوارئ الانسانية والبيئية .

ويجري تدريجيا تعزيز تجربة التفاعل بين المنظمات الاقليمية والامم المتحدة - وان كان الامر لا يخلو من صعوبات - في أوروبا وافريقيا وعدد من المناطق الاخرى . وتشجع روسيا بثبات معايير الامم المتحدة لصنع السلم . وهي تسعى جاهدة مع جيرانها لتسوية الصراعات الموجودة في أراضي الاتحاد السوفياتي السابق . ولدى قيام بلدان كومنولث الدول المستقلة بتطوير آليتهم الخاصة لحفظ السلام استعاروا الكثير من الافكار من خبرة الامم المتحدة في مجال صنع السلم .

إن اقتراح الامين العام بالنسبة إلى تطبيق الاحكام ، التي لم تنفّذ من قبل ، والواردة في المادتين ٤٢ و ٤٣ من الميثاق بشأن قيام مجلس الامن باجراءات إنفاذ ،

وانشاء قوات مسلّحة للامم المتحدة على اساس مؤقت او دائم ، وما يرتبط بذلك من اعادة لحيوية لجنة الاركان العسكرية . هذا الاقتراح نرى انه يسترشد ، بالرغبة في تعزيز قدرات الامم المتحدة وهيبتها .

أما الفكرة المتعلقة بانشاء وحدات إنفاذ السلم ، على أساس كل حالة على حدة وبتخويل من مجلس الامن ، التي يمكن ان تباشر عملها فوراً في مناطق الازمات ، فإنها فكرة جديرة بالمزيد من الدراسة .

أودُّ ان ابلغ الاعضاء بأن ثمة مشروع قرار جرى عرضه على البرلمان الروسي يتعلق بمشاركة وحدات روسية في عمليات حفظ السلم الدولية برعاية الامم المتحدة ، ومؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، وكومنولث الدول المستقلة ، بما في ذلك العمليات التي يمكن تنفيذها وفقاً للمادرتين ٤٢ و ٤٣ من ميثاق الامم المتحدة .

إن ملاحظات الامين العام المتعلقة بضرورة ضمان سلامة موظفي الامم المتحدة ، وتوفير حماية يُعول عليها للحفاظ على حياة وصحة الموظفين الدوليين ، واتخاذ تدابير حاسمة ضد أولئك الذين يعرّضون للخطر حياة موظفي الامم المتحدة ، جاءت في أنسب وقت . وانني على ثقة بان هذه المقترحات سوف تجري مناقشتها على نحو شامل في اللجنة السياسية الخاصة للجمعية العامة وفي اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلم بهدف دمجها لاحقاً في أنشطة الامم المتحدة في صنع السلم . مع ذلك ، نعتقد انه ينبغي للجمعية العامة ، حتى في هذه الدورة ان تعلن بشكل قوّي بانه لا يمكن التسامح ازاء الاستفزازات الموجهة ضد موظفي الامم المتحدة .

لقد قدّم الامين العام مجموعة كبيرة من الافكار بشأن الوسائل الهادفة إلى تحسين ادارة عمليات حفظ السلم التابعة للامم المتحدة والخاصة بالتدريب والمشاركة في هذه العمليات للافراد العسكريين والمدنيين وامدادات وتمويل عمليات حفظ السلام . ولقد تم استكشاف عدد من هذه الافكار بالفعل خلال المناقشات التي جرت في هذه الدورة . ومن الجلّي ان بعض الافكار الاخرى تستحق المزيد من البحث . وينبغي ايلاء اهتمام خاص للمشاكل ذات الصلة بتمويل عمليات حفظ السلام . وهناك امكانات لمزيد من المشاركة من جانب المنظمات الاقليمية في هذا التمويل بالاضافة إلى الدول الاعضاء في الامم المتحدة ومن أجل تقديم المساهمات الطوعية ، بما في ذلك تسوية النزاعات واستعادة التدفقات التجارية والاقتصادية العادية . وينبغي تحسين حجم المساهمات المقررة في عمليات حفظ السلم .

ويرحب الاتحاد الروسي بالمفهوم الخاص بمرحلة بناء السلم فيما بعد الصراع الذي اقترحه الامين العام . وهذا المفهوم هو امتداد منطقي لانشطة الامم المتحدة في مجالات الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلام وجزء لا يتجزأ من نظام الامن الجماعي الذي نَصَّ عليه ميثاق الامم المتحدة .

إن قائمة أنشطة تعزيز السلم الواردة في التقرير ليست ، بطبيعة الحال ، كاملة ؛ وقد تختلف الانشطة وتُكمَّل بانشطة أخرى ، وهذا يتوقف على الظروف المحددة . وفي هذا السياق ، فاننا نمضي قُدماً على أساس الافتراض بأن مفهوم تعزيز السلم ينبغي ألا يوفرّ فقط تهيئة وتطوير أشكال جديدة من التعاون الشامل ، بل ينبغي أيضاً ان يستند إلى الالتزامات المحَددة والضمانات الدولية الحقيقية والفعالة وآليات التحقق المناسبة .

إن توصيات الامين العام ومقترحاته الواردة في تقريريه قد حظيت بموافقة وتأييد واسعين من جانب الدول الاعضاء في الامم المتحدة . وروسيا بدورها ستتعاون مع جميع الدول في تحقيق مزيد من فعالية الامم المتحدة وتحويلها إلى أداة سياسية عاملة حقاً للحفاظ على أمن واستقرار العالم على نحو يُعوَّل عليه .

السيد تشو (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي بداية ان أقدم تعازي وفد بلادي ومؤاساته لضحايا الزلزال في مصر .

لاشك ان "خطة للسلام" تُعد أهم تقرير يقدم الى الجمعية العامة في هذه الدورة . فالتقرير يقدم رؤيا لما ستكون عليه الامم المتحدة في عالم ما بعد الحرب الباردة . وأرحب بتقرير الامين العام عن أعمال المنظمة أيضا . ان الوثيقتين تشكلان اطاراً لإصلاح الامم المتحدة واعادة تنشيطها . ولا بُدَّ من تدارسهما دراسة شاملة من جانب جميع الاعضاء في الامم المتحدة الممثلين هنا في الجمعية العامة .

يعلن الامين العام في تقريره عن أعمال المنظمة ان المرء يستشعر :

"... بارقة أمل جديدة تلوح أمام ناظري أمم العالم ، وإدراكا بأن ثمة فرصة هائلة سانحة ينبغي اغتنامها" . (A/47/1 ، الفقرة ٤)

هذه الفرصة الهائلة ينبغي اغتنامها اذا كان للامم المتحدة ان تضطلع بدور محوري في السلم والامن الدوليين في هذه الفترة التي تعقب الحرب الباردة وفي الوقت الذي يسعى فيه العالم إلى ايجاد توازن جديد ، وخلال الفترة الانتقالية هذه ، ثمة امكانية هائلة لانتشار عدم الاستقرار . اننا نشهد فعلاً بعض أعراض عدم الاستقرار وعدم التوازن في يوغوسلافيا السابقة وفي الصومال ، هذا اذا أتينا على ذكر مثالين فقط . وترى سنغافورة ان خطة السلام توفر للامم المتحدة الاطار اللازم للاضطلاع بدور محوري في الحفاظ على السلم والامن الدوليين .

وينبغي النظر إلى الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلم وصنع السلم وبناء السلم على انها عملية مستمرة .

ومن الاهمية بمكان ان نضع هذا في الحسبان أثناء هذه المناقشة العامة لان حل النزاع في الواقع يتطلب سلوك نهج أكثر شمولية . ولذلك فلا يمكن تعزيز قدرة الامم المتحدة في مجال واحد واهمالها في مجال آخر .

فالدبلوماسية الوقائية ليست مفهوماً جديداً . انها الروح التي يهتدي بها ميثاق الامم المتحدة . فديباجة الميثاق تبدأ بالاعراب عن العزم على "أن ننقذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب" . لقد كان الامين العام محقّاً في تشديده على ان الدبلوماسية الوقائية تمثل "اكثر جهود الدبلوماسية استصوابا وفعالية" (A/47/277 ، الفقرة ٢٣) فالدبلوماسية الوقائية ليست فقط فعّالة بالقياس إلى التكاليف ، وانما تحول أيضاً دون الدمار والموت الطائش الذي يسفر عنه حتماً اندلاع الصراع . ان وفد بلادي يؤيد بقوة الموقف الداعي إلى ان تصبح الدبلوماسية الوقائية البؤرة المحورية للامم المتحدة في النظام الذي يسود فترة ما بعد الحرب الباردة .

أمام الامين العام دور حاسم يضطلع به في مجال الدبلوماسية الوقائية . اننا نؤيد اضطلاع الامين العام بدور قوي في الدبلوماسية الوقائية بموجب المادة ٩٩ من الميثاق . وهذه المادة تخوّل الامين العام بصورة واضحة تولي مسؤولية استرعاء انتباه مجلس الامن إلى أية مسالة يمكن ان تتهدد السلم والامن الدوليين . فالمساعي

الحميدة التي يقوم بها الامين العام تمثل أيضاً ذخراً هاماً لكل من الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم . وعلى الامين العام ان يستفيد استفادة تامة من مركزه المحايد والمستقل من أجل التوسط في النزاعات والتفاوض على الاتفاق .

كما وان بعثات تقصّي الحقائق والانذار المبكّر تمثل عناصر هامة في الدبلوماسية الوقائية . والمفتاح هنا يكمن في تقديم المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب . وفي هذا المضمار فاننا نرحب بقرار مجلس الامن القاضي بارسال بعثات لتقصي الحقائق إلى مولدوفا وناغورنو - كاراباخ ، وطاجيكستان وجورجيا .

كما اقترح الامين العام اللجوء إلى الوزع الوقائي واقامة مناطق منزوعة السلاح . وهذه المقترحات مقترحات مبتكرة يمكن ان تكون مفيدة على أساس كل حالة على حدّة . وهي تحتاج إلى اجراء دراسة متأنية يودّ وفد بلادي ان يشدد على أن الحقوق الاساسية وسيادة الدول الاعضاء ينبغي احترامها . ان موافقة الاطراف المعنية أمر لا غنى عنه اطلاقاً لأي وزع وقائي تقوم به الامم المتحدة . وهذا الامر هام ليس فقط من حيث السيادة وانما أيضاً من أجل الحصول على تعاون الاطراف المعنية . وفي هذا الصدد ، فإن موقف الامين العام الذي تجلّى في قوله :

"فاحترام صميم سيادة الدولة وسلامتها هو أمر حاسم لتحقيق أي تقدم دولي مشترك" . (A/47/277 ، الفقرة ١٧)

ينبغي ان يكون المبدأ الاساسي الذي نسترشد به لدى دراسة هذه المقترحات .

ان صنع السلم هو متابعة متكاملة للدبلوماسية الوقائية . فخطة السلام تعرّف هذا العمل بانه :

"التوفيق بين الاطراف المتخاصمة بالوسائل السلمية" (A/47/277 ، الفقرة ٣٤) . وفي الواقع ، فان صنع السلم ، المعرّف بانه التسوية السلمية للمنازعات ، يشكل أحد الاهداف الاساسية لميثاق الامم المتحدة . لذا ينبغي تعزيز قدرة الامم المتحدة على تحقيق التسوية السلمية للمنازعات .

ونحن نؤيد هذا الدور المعزّز لمجلس الامن في مجال التسوية السلمية للمنازعات . إن المادة ٣٤ من الميثاق تمنح مجلس الامن "المسؤولية الاولى" في صون السلم والامن .

ويرحب وفد بلادي بالدور الذي يضطلع به مجلس الامن في الصومال ، وفي البوسنة والهرسك ، وفي السلفادور ، وفي كمبوديا . ونحن نتفق مع ملاحظة الامين العام بأن مجلس الامن اكتسب ، نتيجة زيادة وحدته ، قوة تأثير أكبر للأخذ بأيدي الأطراف المتنازعة إلى مائدة المفاوضات . كما اننا نؤيد حثه لمجلس الامن على ان يستفيد استفادة كاملة من أحكام الميثاق التي يجوز له بمقتضاها أن يوصي باجراءات ملائمة لتسوية المنازعات .

وان الجمعية العامة ، بوصفها محفلا عالميا ، لها دور مكمل لدور مجلس الامن في صون السلم والامن الدوليين . وهي توفر الدعم المعنوي لاجراءات مجلس الامن في حالات انتهاك مبادئ الميثاق . وخير مثال على ذلك الدور الذي اضطلعت به الجمعية العامة في ادانة ممارسة "التطهير العرقي" البغيضة . وفي هذا الصدد ، يؤيد وفد بلادي بشكل كامل دعوة الامين العام إلى تشجيع الاستفادة بشكل أكبر من الجمعية العامة في حل المنازعات الدولية .

وبالمثل ، يمكن لمحكمة العدل الدولية ان تسهم اسهاما هاما في صنع السلم . وكما ذكر الامين العام في "خطة للسلام" ، فان المحكمة لا يستعان بها على النحو الكامل للفصل سلميا في المنازعات . وينبغي لمجلس الامن والجمعية العامة والامين العام نفسه ان يستفيدوا بشكل أكبر من اختصاص المحكمة في إصدار الفتاوي . وينبغي لجميع الدول أيضا ان تسعى إلى قبول الولاية العامة للمحكمة . وفي هذا السياق ، ينبغي تدعيم الصندوق الاستئماني لمحكمة العدل الدولية المنشأ لمساعدة البلدان على تغطية التكاليف القانونية الناجمة عن التماس حكم المحكمة . واننا ندعو جميع البلدان إلى الاسهام في الصندوق الاستئماني للمحكمة .

وتحت موضوع صنع السلم ، يشير الامين العام مسألة استعمال القوة العسكرية . اننا نتفق مع رأيه بأن خيار اتخاذ اجراء عسكري بموجب المادة ٤٢ من الميثاق يعتبر أمرا جوهريا لمصداقية الامم المتحدة بوصفها ضامنة للامن الدولي . ولكن يجب التأكيد أيضا على أنه يتعين على الامم المتحدة ، وبصفة خاصة مجلس الامن ، تطبيق مبادئ

الميثاق بصورة متسقة . ولو ساد تصور بأن الميثاق يطبق انتقائيا ، لتلاشت الثقة بالامم المتحدة وتلاشت معها السلطة المعنوية التي هي من الصفات العظمى والفريدة لهذه المنظمة .

وما برحت الامم المتحدة تحقق درجة عالية من النجاح في ميدان حفظ السلام . وقد استجابت المنظمة أيضا استجابة مرنة للمطالب الجديدة في هذا الميدان . وتسهم سنغافورة في العديد من عمليات الامم المتحدة لحفظ السلام . كما اننا ندفع اشتراكات حفظ السلام بالكامل وفي الموعد المحدد . ومما يدعو إلى أسفنا أنه في الوقت الذي يطلب فيه إلى المنظمة ان تضطلع بمسؤوليات متزايدة في حفظ السلام ، فانها لا تزود بالموارد الضرورية . ويجب على جميع الدول الاعضاء أن تدفع مستحقاتها بالكامل وفي الموعد المحدد ، سواء كانت اشتراكات في ميزانية حفظ السلام أو في الميزانية العادية . واننا نؤيد اقتراحات الامين العام بانشاء صندوق احتياطي دائر لحفظ السلام وصندوق تبرعات من أجل السلم . وسيوفر هذان الصندوقان تمويل التشغيل السريع اللازم للشروع بأية عملية لحفظ السلام . ولكن يشترط ان يكون انشاء هذين الصندوقين على أساس طوعي .

وكما ذكر الامين العام في تقريره عن أعمال المنظمة .

"ما زال السبب البسيط للحالة المالية المؤسفة للمنظمة هو عدم وفاء عدد من الدول الاعضاء بالتزاماتها . (A/47/1 ، الفقرة ٤٧)

ان الازمة المالية لا تضر بقدرة الامم المتحدة على أداء مهامها على المدى الطويل فحسب بل تضر أيضا بقدرة المنظمة على الاستجابة بسرعة لحالات الازمات . وفي رأينا ان المفتاح لحل هذه الازمة المالية يكمن في استحداث نظام يمكن انفاذه لفرض جزاءات على الدفعات المتأخرة أو التي لا تدفع بعد فترة زمنية محددة . وثمة ميزة كبيرة في اقتراح الامين العام بتحميل فائدة على مبالغ الاشتراكات المقررة التي لا تدفع بالكامل وفي حينها*.

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كالباجي (سري لانكا) .

إن بناء السلم بعد انتهاء الصراع يعد في جوهره شكلا من أشكال الدبلوماسية الوقائية . وهو أمر بالغ الاهمية في عصر تأخذ فيه أسباب انعدام الامن طابعا اجتماعيا واقتصاديا وبيئيا وانسانيا متزايدا . وان الدور الذي تضطلع به الامم المتحدة في كمبوديا في ميدان إزالة الالغام ، وإعادة اللاجئين إلى وطنهم وتأهيلهم مثال ناجح على بناء السلم بعد انتهاء الصراع . إننا نؤيد من ناحية المبدأ فكرة الامين العام لبناء السلم بعد انتهاء الصراع . ونؤيد أيضا بشكل كامل برنامجه للتنمية كما هو موضح في تقريره عن أعمال المنظمة . وفي رأينا أنه لا يمكن أن تكون هناك خطة للسلام ما لم يكن هناك برنامج للتنمية .

وتكرس "خطة للسلام" اهتماما كبيرا لدور المنظمات الاقليمية . وإننا نتفق مع الامين العام بان المشاورات بين الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية يمكن أن تنجز الشيء الكثير لبناء توافق دولي في الآراء بشأن حل مشاكل معينة . وفي رأينا ، ينبغي أن يتم ذلك وفقا للفصل الثامن من الميثاق . وان قادة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، في اجتماع قمتهم المعقود في سنغافورة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، تعهدوا باشتراك النشيط في الجهود لضمان أن تكون الامم المتحدة أداة رئيسية للحفاظ على السلم والامن الدوليين . كما اعلنت قمة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا أن الرابطة ستشجع كل الجهود الرامية إلى تعزيز الامم المتحدة في ميدان حفظ السلام وصنع السلم .

ختاما ، إن مناقشة اليوم ليست إلا بداية للمسيرة . ويسرني أن هذه المسيرة قد بدأت . ونود ان نرى استمرار هذه المسيرة كيما يتم اتخاذ اجراءات وقرارات المتابعة الفعالة . وهذه مسألة ذات أهمية أساسية لجميع أعضاء المنظمة ، وينبغي أن تدرسها الجمعية العامة من جميع جوانبها . ولذلك يؤيد وفد بلادي الاقتراح الذي قدمه عدد من الوفود الاخرى لإنشاء فريق عامل مخصص تابع للجمعية العامة ليناقش ويدرس بإمعان "خطة للسلام" وتود سنغافورة أن تشارك بنشاط في هذا الفريق . ونود أيضا أن يواصل مجلس الامن والمحافل الاخرى ذات الصلة ، مثل اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام ، دراسة التقرير من وجهة نظر صلاحيات كل منها . وان مدخلات مجلس الامن

والمحافل الاخرى ذات الصلة شيء ضروري اذا كان للامم المتحدة ان تعزز طاقتها عى نطاق المنظومة من أجل الدبلوماسية الوقائية ومنع السلم وحفظ السلام وبناء السلم .

السيد ويسنومورتي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

اسمحوا لي أن أبدأ بالاعراب ، نيابة عن حركة عدم الانحياز والوفد الاندونيسي ، عن عميق تعاطفنا وتعازينا لحكومة مصر وشعبها على الخسائر في الارواح والدمار الناجمين عن الزلزال الذي وقع في مصر قبل بضعة أيام .

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان عدم الانحياز . ان اجتماع القمة العاشر لبلدان عدم الانحياز ، الذي عقد في جاكرتا في الشهر الفائت ، يؤكد من جديد أنه في ضوء العلاقات الدولية المتغيرة ، تتيح الامم المتحدة إطارا مناسبا للتعاون الفعال والحوار الديمقراطي فيما بين الدول . وفي هذا السياق ، تعتقد قمة جاكرتا انه يلزم من أجل تحقيق السلم والامن الدوليين أن يعاد تشكيل هيكل الامم المتحدة ، بالاضافة إلى إقامة توازن كاف بين مختلف أجهزتها ، بما يتمشى مع ولايات كل منها بموجب الميثاق ، كيما تعبر عن الواقع الجديد للحالة الدولية .

وفي ظل هذه الخلفية رحبت حركة عدم الانحياز بتقرير الامين العام المعنون "خطة للسلام" باعتباره اسهاما جاء في وقت مناسب تماما لتعزيز دور المنظمة في صيانة السلم والامن الدوليين ، وبخاصة في هذا الوقت الذي ازدادت فيه المطالب بدور متعاظم اكثر من اي وقت مضى . إنه يتضمن برنامجا متكاملا من المقترحات للتعامل مع الصراعات الدائرة والمقبلة ، وكذلك تدابير ما بعد نشوب الصراعات ، ويدعو الى اتخاذ اجراءات ووضع آليات جديدة واسعة النطاق تترتب عليها آثار واسعة المدى تقتضي منا الفحص الوثيق المتأني .

رحبت الحركة أيضا بالمساعي الجارية لإصلاح وتحسين بعض هياكل واجراءات الامم المتحدة باعتبارها مكونا رئيسيا في تعزيز التعددية . لقد أصررنا دائما على أن هذه المنظمة المتعددة الاطراف ينبغي أن تقوم على المساواة والانصاف والشفافية في التمثيل وأيضا في عمليات اتخاذ القرارات . ومن ثم فإن الامم المتحدة وأجهزتها الرئيسية ينبغي أن تخضع بصفة مرحلية لعمليات استعراض وأن تُبعث الحيوية فيها لضمان مواءمتها الدينمية مع الحقائق القائمة في الحياة الدولية حتى تواصل الاضطلاع بدور فعال كنقطة ارتكاز لادارة المسائل الحرجة في عصرنا .

وعلى ذلك فإن بلدان عدم الانحياز سعت الى الاضطلاع بدور بناء في بعث الحيوية في منظومة الامم المتحدة . وإعادة هيكلتها وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها . ولهذا الغرض ، أنشأ مؤتمر قمة جاكارتا فريق عمل ذا مستوى رفيع لوضع اقتراحات ملموسة لاعادة هيكلة الامم المتحدة .

وفي هذا الشأن ، دعا مؤتمر القمة العاشر الى تعزيز دور الجمعية العامة بصفتها محفل تداول وتفاوض واتخاذ قرارات بشأن جميع المسائل ذات الاهتمام العالمي . ونحن نرى هذا متفقا تماما مع التزامات جميع الدول بالتقيد بمبادئ المساواة السيادية وحق المشاركة في تعزيز المصالح الجماعية للمجتمع العالمي .

ولذلك رحبت بلدان عدم الانحياز بملاحظة الامين العام بأن :

"الديمقراطية داخل أسرة الامم ... [تتطلب] أكبر قدر من التشاور والمشاركة والاشتغال من جانب جميع الدول ... في أعمال المنظمة" .

(A/47/277 ، الفقرة ٨٣)

ونحن نشاركه الرأي أيضا في أن جميع أجهزة الامم المتحدة ينبغي لها أن تقوم بدورها المناسب وأن الجمعية العامة ، شأنها شأن مجلس الامن والامين العام ، لها دور هام أيضا بموجب الميثاق عن صيانة السلم والامن الدوليين .

رحبت بلدان عدم الانحياز أيضا بالقرار الاجماعي الذي اتخذه مجلس الامن بشأن بعض أكثر المسائل تعقيدا وحرجا . وهكذا شهدنا انتقالا منشطا من مجلس مصاب بالشلل الى جهاز أصبح فعالا بشكل متزايد في حل عدد من حالات النزاع . ومع هذا ، فإن الحركة تشعر بالقلق إزاء اتجاه بعض الدول الى السيطرة على المجلس ، وممارسة سلطات خاصة ، وطابعه غير التمثيلي ، وانعدام الشفافية في عملية صنع القرارات فيه والتطبيق الانتقائي لقراراته . وفي هذا الصدد تؤكد الحركة من جديد أن جميع الدول ، كبيرها وصغيرها ، قويها وضعيفها ، غنيها وفقيرها ، لها الحق في المساواة السيادية ، وتحذر من استئثار مجموعة صغيرة من الدول القوية بتوجيه الشؤون العالمية .

لذلك نعتقد أن الوقت قد حان لدراسة مسالة حجم وتشكيل واداء مجلس الامن . إن عضويته ينبغي أن تزاد لتعبر عن العضوية المتزايدة في المنظمة التي وصلت الآن الى ١٧٩ بلدا . وينبغي أن يوسع مجلس الامن ليشمل أعضاء جددا . وهؤلاء إن لم يتمتعوا بحق النقض فينبغي على الاقل أن يكونوا أعضاء دائمين . وهذه الطائفة من الدول ينبغي أن تشارك المجلس على أساس مجموعة من المعايير ذات الصلة التي تعبر بصدق عن العوامل الديموغرافية والحقائق السياسية والحتميات الاقتصادية بدرجة أكبر . ونعتقد كذلك أنه قد يكون من المهم أيضا أن يخضع الاسلوب الذي يمارس بموجبه في الوقت الحالي حق النقض لاستعراض بناء .

فيما يتعلق بمهام الامين العام ، فإن بلدان عدم الانحياز تؤيد منحه دورا أكثر نشاطا في رصد الاوضاع الخطيرة واسترعاء انتباه المجتمع الدولي اليها في اطار المادة ٩٩ من الميثاق . ونرى أنه ينبغي أن تتوفر للامين العام قدرة محسنة على تجميع المعلومات الدقيقة المحايدة في الوقت اللازم وكذلك الموارد التي تتطلبها مهامه التي اتسعت بشكل كبير نتيجة للاحداث العالمية الاخيرة . فضلا عن ذلك ينبغي أن

تتسع مهمة الامين العام لتمكنه من أن يتخذ المبادرات الضرورية للدبلوماسية الوقائية ولتعزيز كفاءة عمليات الامم المتحدة لحفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام .

إن المبادئ الواردة في الميثاق والقواعد التي تحكم العلاقات بين الدول والمعترف بها بشكل عام يجب أن تراعى بدقة وفي جميع الاحوال . ويجب على المجتمع الدولي أن يكفل تمسكا صارما بمبادئ السيادة وعدم التدخل التي لا بديل عنها ، والتي ينبغي ألا تتخطى أو يخفف منها تحت أي ذريعة . إلا أن حركة عدم الانحياز لاحظت للاسف وبقلق بالغ الاتجاه الى التدخل تحت ذريعة حماية حقوق الانسان أو منع الصراعات ، وبالتالي النيل من سيادة الدول وحرمتها . ولذلك فإن بلدان عدم الانحياز قررت أن تدافع عن الاحترام التام للسيادة الوطنية وكذلك حق جميع الدول في اختيار نظمها السياسية والاجتماعية وسياساتها للتنمية الاقتصادية . ولهذا تؤيد الحركة رأي الامين العام بأن أساس عمل الامم المتحدة يجب أن يظل هو الدولة ، وأن احترام السيادة ووحدة الاراضي يشكل مكونا لا بديل عنه في مساعينا المشتركة .

فيما يتعلق بعدد من المقترحات الاخرى الواردة في التقرير اسمحوا لي بأن أعلق باختصار على بعضها .

في مجال الدبلوماسية الوقائية ، ينبغي أن يخول الامين العام سلطات أوسع ، في جملة أمور ، في تقصي الحقائق والوساطة والتصالح . ولهذا الغرض ، ينبغي أن تكون للامين العام قدرة أكبر على جمع المعلومات . وفي هذا الإطار ، فإن اقامة مكتب البحوث وتجميع المعلومات مؤخرا أمر ينبغي الترحيب به لما له من امكانية أن يصبح نظاما فعالا للإنذار المبكر . ومع هذا ، فإن قائمة الحالات التي قد تشكل تهديدا للسلم تحت عنوان "الإنذار المبكر" يمكن أن تكون عرضة لتفسيرات مختلفة وبالتالي تدخلا في سيادة واستقلال دول أعضاء .

يرى التقرير أن الوقت قد حان للنظر في فكرة الوزع الوقائي للقوات غرض مزعوم هو إزالة الاعمال العدائية بين البلدان المتجاورة أو ردع الصراعات . وبينما يعبر هذا المقترح عن أفكار ابتكارية ويبدو عملي الطابع ، إلا أنه ينبغي أن يتفحص وأن تدرس جدواه بعناية . هل حقا من الممكن أن نضع مجموعة من المعايير لمجلس الامن

للوصول الى نتيجة مؤداها أن الوزع الوقائي يمكن أن يزيل الأعمال العدائية أو يردع الصراعات ؟ وهل الوزع الوقائي لقوات الأمم المتحدة على أراضي طرف واحد في نزاع يردع حقا الهجمات عبر الحدود ، أم أنه على العكس من ذلك سوف يثير الشكوك والأعمال العدائية التي تفاقم الحالة أكثر فأكثر ؟ إن فكرة الوزع الوقائي ، بسبب آثارها الواسعة النطاق ، تحتاج بالتأكيد الى دراسة متأنية .

إن عمليات حفظ السلام ، وهي احدى أنجح أعمال الأمم المتحدة ، تطورت الى أداة كبيرة للسيطرة على النزاعات وتخفيف حدتها . وحتى اليوم ، قامت المنظمة بنحو ١٨ عملية تضمنت طائفة واسعة النطاق من المهام . وفي هذا الشأن اقترح الأمين العام ، في جملة أمور ، أن يكون تحت تصرفه أفراد عسكريون ، ومخزون احتياطي من معدات وامدادات حفظ السلام وتدريب وتأكيدات بتوفير الدعم السوقي والتكنولوجي الضروري ، وكذلك التمويل الذي يعتمد عليه . وستعمل بلدان عدم الانحياز على تقديم التأييد التام لجهود الأمين العام لمواصلة تعزيز كفاءة عمليات حفظ السلام التي شاركت فيها بلدان كثيرة غير منحازة وستواصل المشاركة فيها دون شك .

إن أنشطة حفظ السلم ، مع أنها تتسم بأهمية بالغة ، لا يمكن أن تتعدى كونها عامل تهدئة إن لم تستخدم في التمهيد للمفاوضات بشأن تحقيق تسوية شاملة أو تيسيرا لها . وكما نعلم جميعا ، هذا هو الدور الذي يؤديه صنع السلم كلازمة لا غنى عنها لحفظ السلم تنطوي على الوساطة والتوفيق والمساعي الحميدة . وفي هذا الصدد ، ينبغي للجمعية العامة ، بوصفها محفلا عالميا ، أن تنظر في اجراءات ملائمة وأن توصي بها بغية ممارسة تأثير أكبر في الاستجابة للحالات التي يحتمل أن تؤدي الى نشوب الصراع أو باحتوائها .

ومع أن دور الامم المتحدة في صنع السلم وحفظ السلم سيظل حيويا يوجه التقرير اهتمامنا لنشاط آخر من نشاطات المنظمة يتسم بنفس القدر من الاهمية ألا وهو بناء السلم بعد انتهاء الصراع . فهو يدعو الى اتخاذ مجموعة من التدابير ووضع البرامج الكفيلة بتوطيد السلم . ويحدد التقرير مجموعة من التدابير مثل نزع سلاح المتحاربين السابقين واعادة النظام واعادة اللاجئين الى الوطن ومراقبة الانتخابات وحماية حقوق الانسان . وبناء السلم يمكنه أيضا أن يتخذ شكل تعاون بين بلدين أو أكثر أو بذل الجهود لارساء الهياكل الاساسية الضرورية . وكما يشير التقرير ببلاغه :

"إن الدبلوماسية الوقائية هي لتجنب وقوع أزمة ؛ أما بناء السلم بعد انتهاء الصراع فلمنع تكرارها" . (A/47/277 ، الفقرة ٥٧)

وترحب بلدان عدم الانحياز بالاهمية الممنوحة لبناء السلم في إقرار سلم وعدالة دائمين في العالم من خلال مجموعة كبيرة آخذة في الاتساع من المجالات .

أما اقتراح "وحدات إنفاذ السلم" باعتباره من التدابير المؤقتة المتوخاة في المادة ٤٠ من الميثاق فهو بحاجة الى مزيد من الدراسة إذ أنه يتنافى مع المبادئ والممارسات التقليدية لحفظ السلم التي تنطوي على الحفاظ على وقف اطلاق النار ، وموافقة الاطراف المعنية على قبول تواجد قوات صنع السلم على أراضيها ، وعدم استعمال القوة إلا في حالات الدفاع عن النفس ، والحياد .

ويساور بلدان عدم الانحياز الشك إزاء استعمال القوة . ففي حين أن الامم المتحدة متسقة مع أحكام الميثاق ذات الصلة بوصفها منظمة ملتزمة بتعزيز السلم والأمن ينبغي لها أن تستنفد أحكام الفصل السادس من الميثاق قبل استخدام اجراء الإنفاذ الجماعي الذي ينبغي اللجوء اليه كملاذ أخير بموافقة الجمعية العامة . كما أننا نعتبر الدعوة الى اتفاقات خاصة لتشكيل قوة مسلحة جاهزة عند الطلب للامم المتحدة بمقتضى المادة ٤٣ من الميثاق سابقة لأوانها .

ومن النهج الاساسية التي يحددها تقرير الامين العام إزاء صيانة السلم والامن الدوليين دور المنظمات الاقليمية . ففي الوقت الذي تتجلى فيه الحاجة الى تعزيز دور هذه المنظمات في تبديد شواغل أمنية خاصة والاسهام في ارساء هياكل ناجعة ومتماسكة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يتضح أيضا أن الاتحادات الاقليمية في وضع فريد يمكنها من اقتراح حلول للصراعات المحلية .

ونحن ندرك أيضا أن مؤسسات دائمة أقيمت في مناطق عديدة للنهوض بتخفيف حدة التوتر والتسوية السلمية للنزاعات . وقد أسهمت فعلا على مر السنين في تخفيف حدة التوتر وعززت الامن الاقليمي . وبالاضافة الى اتخاذ تدابير معينة للحد من الاسلحة ، استحدثت طرائق مختلفة للتعاون وصكوك اقليمية ودون اقليمية للتعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي تسهم في بناء الثقة ومن ثم الامن الدولي . كما أن التعاون الاقليمي في المسائل المتعلقة بالامن سيعزز ضبط النفس المتبادل في برامج التسلح ومن ثم سيؤدي الى الحيلولة دون سباق التسلح الاقليمي أو تخفيفه .

مع ذلك لم يؤد اللجوء الى الحلول الاقليمية الى تضاؤل الحاجة الى اطار عالمي فعال للامن الجماعي في سياق الميثاق . ومن الواضح أن الجهود الاقليمية لا يمكن إلا أن تكمل جهود الامم المتحدة بدلا من أن تحل محلها في الاضطلاع بمسؤولياتها العالمية والمطلوب بالتالي استكشاف مسهب للآليات والاجراءات الممكنة لتعزيز التفاعل بين الامم المتحدة ومختلف المنظمات الاقليمية للنهوض بترتيبات أمنية اقليمية . وإننا نتفق بالكامل مع رأي الامين العام بأن العمل الاقليمي لن يسهم في اللامركزية

والتفويض بالسلطة والتعاون مع جهود الامم المتحدة فحسب وإنما أيضا في إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية .

أما فيما يتعلق بتقرير الامين العام عن أعمال المنظمة فقد أكد على نحو جدير بالثناء حقيقة بدأت تبزغ هي أن السلم والامن يعتمدان على العوامل الاقتصادية والاجتماعية قدر اعتمادهما على العوامل العسكرية . فالتخلف والفقر يمسان صميم الاستقرار السياسي والرفاه الاجتماعي الاقتصادي . لذا ، فإن التنمية ومكافحة الفقر يرتبطان ارتباطا وثيقا بالامن . كما أن الاستقرار السياسي ، كما جاء في تقرير الامين العام ، ضروري لتطوير سياسات اقتصادية فعالة .

لسنوات طويلة تركزت الشواغل السائدة لدى البلدان والشعوب النامية على النضال من أجل الاستقلال والحرية الى جانب الحاجة الى تخفيف المواجهة بين القطبين . وأدت الحرب الباردة التي هيمنت على العلاقات الدولية لعقود طويلة وأبقتها أسيرة لها الى تهميش حتميات التنمية لثلاثة أرباع البشرية التي تعيش في البلدان النامية . وقد أسفرت تصفية الاستعمار بالاضافة الى نهاية الحرب الباردة في الآونة الاخيرة عن تحقيق قدر أكبر من الحرية وتعزيز الامن العالمي بطبيعة الحال . إلا أن هذه الحريات جوفاء وهذا الامن غير مستقر بدون تنمية اجتماعية اقتصادية . ومن ثم ، إذا كنا نريد النجاح في سعينا الى حرية مستمرة وسلم مستقر وأمن دائم فلا بد للمجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده لوضع النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على رأس قائمة اهتماماته .

بعد قول ذلك ، يسر حركة عدم الانحياز أن تلاحظ أن التقرير المعنون "خطة للسلام" قد أدرج النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة من أجل تحقيق ازدهار أعم بوصفه وسيلة هامة للوصول الى ما أسمته الخطة "مصادر النزاع والحرب المنتشرة والعميقة" . ومع أن الامين العام لم يعالج هذه المسائل في حد ذاتها في "خطة للسلام" فقد جعلها الموضوع الاساسي في تقريره عن أعمال المنظمة ، وهذا ما نرحب به غاية الترحيب .

لقد دعا مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز في جاكارتا في أوائل أيلول/سبتمبر الى زيادة الالتزام بالتنمية واستئصال الفقر واضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية . وبالتالي ، فإننا نشعر بالارتياح إزاء دعوة الامين العام الى مشاركة عالمية في التنمية ووضع خطة للتنمية . ولا يسعنا إلا أن نتفق معه على أن هذه الاهداف لا يمكن النهوض بها إلا من خلال أمم متحدة أقوى . ومن ثم ، وبغية تعزيز قدرة الامم المتحدة على النهوض بالتنمية المستدامة ، هناك حاجة الى اعادة تنشيط واعادة هيكلة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهدف تمكينه من أداء مهامه المتوخاة أصلا في الميثاق . فضلا عن ذلك ، ينبغي أن تكون هناك علاقة أكثر توازنا بين الجمعية العامة ومجلس الامن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

وفي هذا الصدد ، نرحب بالتغيرات العديدة المفيدة التي طرأت بالفعل بالاضافة الى المقترحات والمبادرات المقدمة لاعادة هيكلة وتنشيط المجالين الاقتصادي والاجتماعي . وإننا إذ نفعل ذلك ، نود أن نؤكد من جديد موقفنا الاساسي بأن هذه القرارات يجب أن تستند الى المبادئ والتوجيهات الواردة في قرار الجمعية العامة ٤٥/٢٦٤ وينبغي إعلاء المبادئ الديمقراطية التي ترتكز عليها عملية صنع القرار في الامم المتحدة . وإننا نشاطر أيضا اقتراح الامين العام بأن يقدم المجلس آلية مشتركة بين الدورات مرنة ورفيعة المستوى لتسهيل الاستجابة في الوقت المناسب للتطورات الاجتماعية الاقتصادية المستجدة . ولا يمكن انكار الحاجة الى التعاون بين الوكالات . وهذا يتضمن أيضا علاقة أوثق وأفضل بين الامم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز . ونظرا للدور التنسيقي لسياسات الاقتصاد الشامل الذي تضطلع به الامم المتحدة ، هناك حاجة ماسة الى تعاون وتنسيق أوثق مع هذه المؤسسات المالية والتجارية المتعددة الاطراف .

قبل أن أختتم كلمتي أود أن أؤكد أنه ما لم تحظ خطط التنمية الجديدة بنفس القدر من الاهتمام الذي أولته الامم المتحدة لـ "خطة للسلام" ، فمن غير المحتمل أن تلقى ضرورات التنمية في بلدان الجنوب اهتماما ودعما من بلدان الشمال يكفيان لاعطاء المشاركة المقترحة في التنمية مغزى ملموسا بل بالاحرى ، ستبقى هذه المبادرة الجديرة بالثناء حبرا على ورق .

واخيرا ، تؤيد حركة عدم الانحياز تاييدا تاما الاقتراح الداعي الى أن تنشئ الجمعية العامة فريقا عاملا توكل اليه مهمة اساسية تتمثل في إجراء دراسة متعمقة للتوصيات الواردة في الوثيقة المعنونة "خطة للسلام" . وفضلا عن ذلك ، سيكون من المؤاتي والملائم أن يعالج الفريق العامل بعض القضايا الاساسية التي أثارتها الوفود في سياق المناقشة الحالية . ولكن من المهم كفالة أن تتركز مداولاتنا على التقرير بكامله بسبب الترابط بين المسائل الواردة فيه والنهج المتكافل الذي اتبعه الامين العام . ونأمل أن تتفق الفترة ما بين الآن والدورة المقبلة للجمعية العامة على نحو مجد وأن تسهم المناقشة المستنيرة والموضوعية في النهوض بهدفنا المشترك المتمثل في اعادة تنشيط الامم المتحدة .

السيد خويني ، (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد أتيحت لوفد بلادي الفرصة ليعرب عن أعمق التعازي لوفد مصر وعن تعاطفه الصادق عقب الكارثة الطبيعية التي أحاقت بالقاهرة وضواحيها . وأود في هذه المرحلة أن أعرب مرة أخرى للوفد المصري عن مشاعر الاخوة والتضامن معه إزاء هذا المصاب الاليم للغاية .

ويسر وفدي أن تتاح للجمعية العامة هذه الفرصة لتبادل الآراء بشأن البند ١٠ وبشأن تقرير الامين العام المعنون "خطة للسلام" .

لقد كانت المبادرة التي اتخذت بعقد هذه المناقشة مؤاتية وميمونة . كانت مؤاتية لان هذه هي اللحظة المناسبة للتفكير مليا في الدور الحالي والمستقبلي لمنظمتنا في الاطار الدولي المتغير الذي نعيش فيه ، وكانت ميمونة لان الجمعية العامة ، بحكم طابعها العالمي ، هي المحفل المناسب لاتخاذ موقف بشأن الطريقة التي يتعين على الامم المتحدة إن تتولى بها مسؤولياتها من الآن وصاعدا بما يتمشى والميثاق الذي يحكم أعمالها .

لقد طرأت على العالم مؤخرا تغيرات كبيرة . وتقييم هذه التغيرات الذي أجري أثناء المناقشة العامة في هذه الدورة للجمعية العامة يؤكد على ذلك . وبالتالي فمن الطبيعي لمنظمة الامم التي يفترض فيها أن تكون معبرة عن حالة العالم أن تعكف هي الاخرى على إعادة التفكير في وسائل عملها بغية الاستجابة لمتطلبات الواقع الجديد .

إن هذا الواقع بدوره يتغير ويتطور ، وفي هذه المرحلة الحاسمة يتعين علينا الآن أكثر من أي وقت مضى توحيد الجهود والعمل سويا بغية إضفاء التوجه الذي ننشده على هذه التغيرات ، تمشيا ومبادئ الميثاق ، وهو التوجه الذي يتيح النهوض بالسلم والأمن الدوليين ، وتشجيع التقدم الاجتماعي ورفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح . إننا نجد آفاق هذا المسعى واعدة عندما ننظر الى الشوط الذي قطعناه منذ إختفاء الاستقطاب الثنائي والصراعات الايديولوجية التي كانت حتى الأمس القريب تغذي النزاعات والتوترات في العالم أجمع .

وما من شك في أن حلول حقبة جديدة لابد وأن يفضي الى إرساء السلم والأمن والدفاع عن حقوق الانسان . فالفضل في الشروع في تسوية بعض الصراعات القديمة والمعقدة التي ما برحت تستحوذ على انتباه المجتمع الدولي ، أو في تسويتها فعلا ، إنما يرجع الى هذه الحقبة الجديدة ، وفي هذا مدعاة لارتياحنا .

ولكن هناك صراعات خطيرة مازالت مستمرة . وثمة شعوب مازالت تنتظر الاعتراف بحقها الاولي في تقرير المصير وممارسة حرياتها الاساسية . وقد ظهرت صراعات جديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة على وجه التحديد ، ومرجعها الصراع الاثني وعدم التسامح والتطرف الديني والحالات الخطيرة من وجهة النظر الانسانية والانتهاكات الفادحة لحقوق الانسان وحقوق الشعوب ، وتدهور البيئة والمظالم الاجتماعية والاقتصادية . كل هذه تحديات يبدو أن المجتمع الدولي لم يجد لها الحلول المناسبة بعد .

ويبدو لنا أن الأمم المتحدة المجددة الحيوية والحائزة على الاحترام والسائرة على هدي من مبادئ الميثاق الثابتة ، هي الاطار الذي يتعين على المجتمع الدولي أن يعمل فيه معا لايجاد الحلول المرغوبة .

إن تراجع احتمال نشوب صراع عام ، وهو أمر ايجابي في حد ذاته ، لا ينبغي أن يجعلنا نغفل أمر الصراعات المحلية أو الاقليمية أو أن يصرفنا عن هدفنا الرئيسي : ألا وهو اقامة عالم أكثر عدالة وأكثر رخاء وأكثر إنصافا .

وتقرير الامين العام الذي ننظر فيه الان يبث جرعة مؤاتية من الامل في المشاعر المختلطة التي تثيرها فينا الحالة الدولية والتي يمتزج فيها الارتياح بالقلق ، لانه يؤكد بالتحديد أن الامم المتحدة المتجددة الحيوية والحائزة على الاحترام يمكن ، بل ويجب ، أن تضطلع بدور مركزي في اقامة عالم أفضل ، أي العالم الذي تصوره أساسا واضعو الميثاق . وتونس التي تتمسك أيما تمسك بمبادئ الميثاق والشرعية الدولية ، لا يسعها إلا أن تسر لهذا التأكيد من جديد على الدور المركزي للامم المتحدة .

واسمحوا لي بهذه المناسبة أن أشيد بامينينا العام ، السيد بطرس بطرس غالي ، اشادة يستحقها فعلا لما أدخله على أساليب عمل الامم المتحدة من النشاط والحيوية ، وأن أؤكد له في الوقت ذاته تعاون تونس الصادق والتام معه في انجاز مهامه الهامة . وهل لي أيضا أن أهنئه باسم وفدي على مستوى التقرير المعنون "خطة للسلام" ، الذي أعده استجابة للطلب الذي تقدم به مجلس الامن في اجتماع القمة الذي عقده . إن الافكار والمقترحات الواردة في التقرير تشكل أساسا لا يستغاض عنه للعمل .

ومن التجديدات الهامة الواردة في التقرير تشجيع الدبلوماسية الوقائية ، التي تؤيدها تونس بحماس . ونحن نفعل ذلك باقتناع كبير ، خاصة وأن أحد أعمدة دبلوماسية تونس هو النهج الوقائي بالتحديد . فلقد أثبت هذا النهج فعاليته في تونس في مناسبات عديدة ، وخاصة على الصعيد الاقليمي ، حيث ما برحت تونس تؤيد بثبات وعلى الدوام اللجوء الى الحوار والاتفاق والمساعي الحميدة والوساطة الحكيمة بغية تقليل التوتر والحد من الصراعات .

ولا شك أن نجاح أي عمل وقائي إنما يعتمد على مقدار توفر الثقة فيما بين أطراف الصراع وفي التعامل معها ، ومن أجل ضمان نجاح هذا النهج الوقائي الجديد ، من الاهمية بمكان أن تكون الامم المتحدة - من خلال حيادها ومضوعيتها ، ومن خلال التنفيذ الصارم لمبادئ الميثاق - هي الهيئة التي تبعث على الثقة ، وتؤكد القانون وتنادي بالعدل ، في الواقع الهيئة التي تحظى بموافقة الجميع . وبهذا الاسلوب وحده يصبح بوسع المنظمة أن تضمن تعاون الجميع ، وأن تجمع من الحكومات كافة المعلومات اللازمة لعملها من أجل المصالحة والوقاية ، وأن تكفل نجاح بعثاتها لتقصي الحقائق ومبعوثيها الخاصين المكلفين بجمع وجهات النظر المتعارضة وإيجاد السبل لمنع اشتعال الحروب . وبهذا ، يمكن أن تنفذ ، آملة أن يكون النجاح حليفها ، عمليات مثل عمليات الإنذار المبكر ، أو الوزع الوقائي ، أو إنشاء المناطق المجردة من السلاح التي هي بجلاء عمليات ذات طبيعة حساسة .

إن الامم المتحدة مؤلفة من دول أعضاء ذات سيادة ، وهي تتعامل أولا وأخيرا مع تلك الدول الاعضاء .

لقد لاحظ وفد باهتمام أن تقرير الامين العام يقدم تعريفا موسعا لمفهوم الامن . فهو يقول لنا في الواقع أن الامن لا يمكن أن ينظر إليه فقط من منظور عسكري . فهناك مصادر أخرى لعدم الاستقرار ، في المجالات الاقتصادية ، والاجتماعية ، والانسانية ، والبيئية ، تشكل أيضا تهديدات موجهة الى السلم والامن . إن الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية في العالم لا تفضي الى السلم . والمبادئ الديمقراطية ، واحترام حقوق الانسان والحفاظ على البيئة أمور لا يمكن تحقيقها بالكامل في مناخ من عدم الامن الاقتصادي والاجتماعي ، الذي يعتبر في حد ذاته مصدرا من مصادر عدم الاستقرار السياسي .

ونحن نتوقع من منظومة الامم المتحدة اهتماما متكافئا وتدابير ملموسة للنهوض بالتنمية المتكاملة التي هي شرط لا غنى عنه لاستتباب السلم والامن الدوليين . وبهذه الروح ننظر الى النهج المتكامل المنادي به في هذا المقام .

بغية إضفاء الطابع الديمقراطي على الحياة الدولية ، يقترح الامين العام إشراك المنظمات الإقليمية في أنشطة الامم المتحدة . إن إعطاء دفعة جديدة ومضمون حقيقي للعلاقة بين الامم المتحدة وهذه المنظمات ، سيحقق بلا شك فائدة متبادلة ويساعد الامم المتحدة على التفهم الافضل للصراعات التي تكون قد بحثت بالفعل ، أو التي يكون بحثها جاريا ، على الصعيد الاقليمي . ومما يزيد من فائدة هذا التعاون المعزز كون المبادئ التي تحكم المنظمات الإقليمية هي نفس المبادئ الواردة في الميثاق .

ومنظمة الوحدة الافريقية ، على سبيل المثال ، إذ تشاطر نفس مشاغل الامم المتحدة ، قد درست بالفعل إقامة آلية لمنع الصراعات بغية خفض التوتر وتفادي اندلاع الصراعات .

ولئن كنا نؤكد على أن المسؤولية الرئيسية الاساسية لصون السلم والامن الدوليين ينبغي أن تظل مسؤولية الامم المتحدة ، وعلى أنه ليس هناك أي محل للقول بأن منظمتنا ليس لها أن تنظر في أي صراع يبدو ضئيل الاهمية ، بسبب موقعه أو بسبب قلة أهمية المصالح التي تتعرض فيه للخطر ، فإن تونس ، التي هي عضو في خمس منظمات اقليمية ، تعرب عن ارتياحها لاقتراح الامين العام بإشراك هذه الهيئات على نحو متزايد في أعمال الامم المتحدة .

إن مقترحات الامين العام فيما يتصل بصنع السلم وصون السلم وبناء السلام تستحق اهتماما خاصا ، لان هذا الجانب من أنشطة الامم المتحدة يعتبر حيويا . وإن مجلس الامن والجمعية العامة ، المحددة وظائفها في هذا المضمار بموجب الميثاق ، لا بد وأن يستخدما كلاهما بالكامل أحكام الفصل السادس لتعزيز التدابير الخاصة بالتسوية السلمية للنزاعات . ونعتقد أن اللجوء الى الفصل السابع لا ينبغي تصوره إلا كملاذ أخير بعد استنفاد كافة الوسائل الاخرى .

وينبغي أن يكون هناك استخدام أكبر لمحكمة العدل الدولية من جانب الدول الاعضاء - وكذلك من جانب الامين العام للحصول على فتاويها - وذلك برضاء أطراف النزاع .

ونحن نؤيد تمام التأييد توصية الامين العام بأن يأخذ مجلس الامن بعين الاعتبار بالكامل الصعوبات ، ولا سيما الاقتصادية منها ، التي يمكن أن تواجهها الدول الاعضاء بسبب فرض جزاءات على دولة طرف ثالث بموجب المادة ٤١ من الميثاق . ولا يجب أن تضار الدول من جراء تنفيذها الصارم لقرارات مجلس الامن .

واذا كان نشاط واحد للامم المتحدة يمكن أن تفخر به منظمتنا ، فإنه عمليات صاينة السلم . وكما يبدو من اسمها ، فإن القوات المخصصة لهذه العمليات إنما تخدم قضية نبيلة تتفق مع مقاصد ومبادئ الميثاق فهذه القوات تعرض حياتها للخطر في الميدان ، لضمان السلم .

وتونس ، التي لديها تقاليد عريقة في الإسهام في هذه العمليات ، كما أن لها ، في هذه اللحظة ، قوات تعمل تحت راية الامم المتحدة ، تؤيد الفكرة التي تقدمت بها بعض الوفود لإقامة نصب تذكاري إحياء لذكرى ٨٠٠ شخص قتلوا في خدمة المنظمة وفي خدمة قضية السلام . وهذا مطلب عادل .

إن الطلب المتزايد على "الخوذات الزرقاء" يعد دليلا ، اذا كانت هناك حاجة الى دليل ، على فعالية عمليات صيانة السلم ، كما يبين رغبة الامم المتحدة في تحمل مسؤوليتها على نحو ملموس . بيد أنه من المستصوب كثيرا أن تحصل هذه العمليات على موافقة مسبقة من جانب الاطراف المعنية فإن تجاوز هذا المبدأ الذي ظل متبعا حتى الآن قد يترتب عليه أن نرى تلك القوات تتعرض للإزعاج بل للاستفزاز وحتى الاعتداء ، فماذا ما قامت من جانبها بالرد بالمثل أصبحنا نجازف بتغيير طبيعة العملية عما كانت عليه أصلا .

إننا نتحدث هنا عن عمليات صيانة السلم لا عن عمليات إنفاذ السلم ، التي يقترحها علينا الامين العام ، والتي نرى أن النظر إليها ، ينبغي أن يكون ، اذا لزم الامر ، في إطار المادة ٤٢ من الميثاق .

وفيما يتعلق بتمويل عمليات صيانة السلم ، لا يسعنا ، إلا مشاركة الامين العام قلقه إزاء الخلل المتزايد فيما بين الاحتياجات والموارد المالية المتاحة . ولا بد أن يحصل الامين العام من أجل زيادة قدرته على تنظيم هذه

العمليات ، على الدعم السياسي اللازم فضلا عن الموارد الكافية . ويقدم الامين العام عدة مقترحات لزيادة هذه الموارد ، وتلك مقترحات تستحق دون شك نظرا متعمقا . وريثما يتم ذلك ينبغي سداد الاشتراكات المقررة على أساس التقديرات الحالية ، دون تأخير ، حتى لا نضر بالعمليات ذاتها .

ووفد بلدي ، مثله مثل الوفود الاخرى ، ولا سيما وفد اندونيسيا ، بوصفها رئيس حركة عدم الانحياز ، يود اليوم أن يساهم في المناقشة بالادلاء ببعض الملاحظات والتعليقات حول جوانب معينة من تقرير الامين العام . على أن من المفهوم أن هذا التقرير الشامل ، الذي يؤشر على دور منظمتنا حاليا ومستقبلا ، يتطلب دراسة تفصيلية في إطار مناسب قد يتمثل في فريق عمل مفتوح العضوية تابع للجمعية العامة .

ومن المؤكد أن مختلف الاجهزة التابعة للامم المتحدة قادرة ، كل جهاز في مجال نشاطه ، على دراسة جوانب التقرير المختلفة التي تُقدم لها في إطار جداول أعمالها . إلا أنه مما لا شك فيه أن "خطة للسلام" جزء من رؤيا شاملة للعالم والمنظمة الدولية . وفريق العمل الذي اُقترح انشاؤه لا بد أن يكون له نفس هذه الرؤيا الشاملة . ووفد بلادي على استعداد للتعاون الكامل في هذا المجال .

السيد لي داويو (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : سمعنا قبل أيام عن الزلزال الذي وقع في مصر . واسمحوا لي أن أقدم أخلص تعازينا ومواساتنا للضحايا .

يرحب الوفد الصيني بهذه الفرصة لمناقشة التقرير الهام المعنون "خطة للسلام" في الجمعية العامة ، ذلك التقرير الذي قدمه الامين العام بناء على طلب اجتماع قمة مجلس الامن الذي عقد في كانون الثاني/يناير من هذا العام . وقد لاحظنا بمزيد من الاهتمام أن الامين العام يقدم في تقريره توصيات واقتراحات عديدة مثيرة للتفكير وتستحق أن ينظر فيها بتمعن . ووفد الصين يقدر جهود الامين العام في هذا الصدد ويعلق عليها اهمية . ونحن على استعداد للعمل مع الوفود الاخرى ، في تعاون وثيق مع الامين العام ، لاجراء دراسة متعمقة لهذا التقرير بغية مواصلة تعزيز قدرة الامم المتحدة في مجالات الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم في إطار الميثاق ، مما يعزز فعالية الامم المتحدة .

إن العالم اليوم يمر بمرحلة تاريخية من التغيير الجذري . فالنمط القديم الذي كان يتميز بالمواجهة ثنائية القطب انتهى ، وأصبح العالم يتحرك صوب تعدد الاقطاب . ورغم أنه أصبح بوسعنا الآن أن نعمل على تهيئة بيئة دولية سلمية ونتحاشى

اندلاع حرب عالمية جديدة لمدة طويلة نسبيا في المستقبل فإن الحالة الدولية الراهنة لا تزال مضطربة . ولا تزال نزعة الهيمنة وسياسات القوة تمثل العقبات الرئيسية في طريق السلم والتنمية . وفي كثير من المناطق تصبح الصراعات الإثنية والنزاعات على الاراضي أكثر حدة ، مما يؤدي الى تكرر نشوب صراعات مسلحة . إن الهوة بين الشمال والجنوب تزداد اتساعا . ولا يزال العالم غير متمتع بالسلم ، فطريق السلم والتنمية الممتد أمام مكان العالم لا يزال مليئا بالعقبات .

إن الحالة الدولية المعقدة المضطربة تجعل من إقامة نظام عالمي جديد مهمة ملحة لعصرنا . وبناء على التجربة التاريخية والواقع ، نرى أنه يجب إقامة نظام عالمي رشيد منصف للسلم والاستقرار ، يشمل نظاما اقتصاديا دوليا جديدا قائما على المساواة والمنفعة المتبادلة ، وذلك على أساس الاحترام المتبادل للسيادة وسلامة الاراضي ، وعدم العدوان المتبادل ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، وتحقيق المساواة والمنفعة المتبادلة ، والتعايش السلمي . ويجب أن يكون لسكان كل بلد من البلدان الحق في أن يختاروا ، وفقا لوضعهم الخاص ، ونظامهم الاجتماعي ، وطريقهم الى التنمية المتناسب مع ظروفهم الوطنية . ويجب على جميع البلدان ، كبيرها وصغيرها ، قويها وضعيفها غنيها وفقيرها ، أن تشترك في الشؤون العالمية على قدم المساواة بصفتها أعضاء في المجتمع الدولي . ويجب أن تحل الخلافات والنزاعات بين الدول سلميا عن طريق المشاورات ، وفقا لميثاق الامم المتحدة وقواعد القانون الدولي ، ويجب نبذ استخدام القوة أو التهديد باستخدامها . أما ممارسات الهيمنة وسياسات القوة واحتكار بعض البلدان للشؤون الدولية وتلاعبها بها فمقضي عليها بالفشل .

لقد حققت الامم المتحدة في السنوات الاخيرة إنجازات مثمرة وممتازة في جهودها لصيانة السلم والامن العالميين عن طريق حل الصراعات الاقليمية ، بينما شكلت التغيرات في الحالة الدولية تحديات ضخمة للامم المتحدة . وسكان العالم لديهم توقعات هائلة من منظمتنا ، كما أن كيفية معالجة الامم المتحدة للشؤون العالمية في الحالة الجديدة بطريقة أكثر نشاطا وتوازنا وانصافا وفعالية بحيث تعزز السلم

والتنمية العالميين وتؤدي دورها الحتمي في إنشاء نظام عالمي جديد منصف رشيد ، أصبحت قضية كبرى ذات أهمية عالمية .

والصين ، بصفتها عضوا دائما في مجلس الامن ، تؤيد دائما الجهود الايجابية للامم المتحدة في صيانة السلم والاستقرار العالميين ، وتعزيز التنمية العالمية وتسوية النزاعات الدولية . ونرى في نفس الوقت أن كل الانشطة التي تقوم بها الامم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلام يجب أن تتبع مبادئ الميثاق ومقاصده ، بالاضافة الى المبادئ الراسخة التي ثبتت فعاليتها على مر السنين .

واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاعضاء هما المبدآن الاساسيان للميثاق . ويشير الامين العام بحق في تقريره الى أن :

"الامم المتحدة تجُمع لدول ذات سيادة" . (A/47/277 ، الفقرة ٣)

و :

"إن حجر الزاوية في هذا العمل هو الدولة . ويجب أن يظل كذلك . فاحترام صميم سيادة الدولة وسلامتها هو أمر حاسم لتحقيق أي تقدم دولي مشترك" . (A/47/277 ، الفقرة ١٧)

والوفد الصيني يوافق تماما على هاتين الملاحظتين للامين العام ، ويقدر تقديرا كبيرا ما ذكره في مؤتمر القمة العاشر لبلدان عدم الانحياز من أن سيادة الدول مبدأ لا يمس ، وأنه وفقا للفقرة ٧ من المادة ٢ من الميثاق ، لن تتدخل الامم المتحدة في الشؤون الداخلية لدولة عضو ، سواء تحت ستار الدبلوماسية الوقائية أو لاغراض إنسانية .

وفي ظل الحالة العالمية الراهنة ، من الضروري حتى أكثر من ذي قبل ، أن نعيد التأكيد والتشديد على هذين المبدأين . فاذا انتهك هذين المبدأين أو حيد عنهما ، خرجت الامم المتحدة عن جادة الصواب . وفي رأينا أنه ينبغي للامم المتحدة في جميع الاوقات وجميع الظروف ، سواء في جهود الدبلوماسية الوقائية أو في جهود صنع السلم ، وسواء في عمليات حفظ السلام أو أنشطة بناء السلم بعد انتهاء الصراع ، أن تراعي مراعاة تامة مبدأي احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاعضاء .

ولهذا يجب أن تتصرف الامم المتحدة بناء على طلب البلدان المعنية أو أن تحصل على الموافقة المسبقة والتعاون من جميع الاطراف المعنية . ودون هذا لا يمكن إزالة مختلف الصعوبات التي تحول دون تحقيق نتائج إيجابية .

وتسوية المنازعات بالطرق السلمية مبدأ هام آخر ينص عليه ميثاق الامم المتحدة . والرأي الثابت للصين هو أنه لا بد من المناداة النشطة بتسوية جميع المنازعات الدولية عن طريق الحوار والتفاوض ، ومعارضة استخدام القوة أو التهديد باستخدامها . في العالم المعاصر توجد بين الدول صراعات ومنازعات إقليمية عديدة . ومهما بلغ تعقد هذه المنازعات والصراعات نرى أنه لا ينبغي أن تلجأ الاطراف المعنية الى القوة لحلها . ونرى أن السبيل الاساسي لحل هذه المشاكل يكمن في الحلول السياسية والدبلوماسية .

إننا ممتنون للجهود البناءة التي تبذلها الامم المتحدة لاطفاء نيران الصراعات الاقليمية وكفالة الحل السلمي للمنازعات ونؤمن بأن الامم المتحدة ، باعتبارها منظمة دولية هدفها تحقيق السلم والتعاون العالميين ، ينبغي أن تصر على أن تحل جميع المنازعات الدولية بالطرق السلمية وأن تعارض استخدام القوة أو التهديد باستخدامها .

ومادام هناك بصيص من الامل ، لا ينبغي التخلي عن الجهود الرامية الى إيجاد حلول سلمية . وبهذه الطريقة وحدها يمكن كسب السلم والاستقرار الدائمين والحفاظ على السلم والامن الدوليين حقا وفعلا وأعلاء الروح الاساسية لميثاق الامم المتحدة .

إننا لا نوافق على الإفراط في التركيز على تدخل الامم المتحدة عسكريا ، كذلك لا نوافق على اساءة استخدام التدابير الإلزامية بمقتضى الفصل السابع من الميثاق . وتبين التجربة أن ذلك الاجراء لا يعين على تسوية المشاكل بل هو يلحق الضرر بمصداقية الامم المتحدة . ونحن نؤيد القول الوارد في تقرير الامين العام بأنه ينبغي للامم المتحدة أن تسعى سعيا جهيدا من أجل استخدام جميع السبل والوسائل المنصوص عليها في الفصل السادس من الميثاق الذي يتناول التسوية السلمية للمنازعات .

وبغية صون السلم والامن الدوليين ، يتوجب على جميع الاجهزة الرئيسية في الامم المتحدة أن تؤدي مهامها وفقا للميثاق ، وأن تلعب أدوارها الفريدة التي لا غنى عنها بأسلوب فيه توازن ووئام وعلى أساس من التنسيق والتعاون . ومجلس الامن ، باعتباره جهاز الامم المتحدة المناطة به المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والامن الدوليين يتوجب عليه ، قبل اتخاذ أي إجراء أو قرار هام ، أن يستمع الى طائفة عريضة من آراء الدول الاعضاء وأن يأخذ بأي مقترح أو رأي معقول .

إن قرارات مجلس الامن ينبغي أن تكون معبرة عن الارادة المشتركة للمجتمع الدولي ، ولا ينبغي أن يكون هدفها خدمة مصالح حفنة من الدول الكبرى . ونحن نشاطر رأي الامين العام بأن أعمال هذه المنظمة تتطلب تحقيق أكمل قدر من التشاور والاشتراك والاسهام من قبل جميع الدول كبيرها وصغيرها . ورأينا الثابت هو أن لكل بلد - سواء أكان كبيرا أم صغيرا ، قويا أم ضعيفا ، غنيا أم فقيرا - الحق في المشاركة على قدم المساواة في المناقشات الرامية الى حسم المشاكل الاساسية التي تعنى بها الامم المتحدة . ونحن نعارض نظرية تمكين حفنة صغيرة من البلدان ، الكبيرة أو القوية أو الغنية ، من احتكار شؤون الامم المتحدة أو تسييرها وفقا لاهوائها .

ويؤيد وفد الصين اعطاء الجمعية العامة دورا أكثر نشاطا وفعالية في صون السلم والامن العالميين . وبما أن الجمعية العامة محفل عالمي يحظى بأوسع تمثيل ، فينبغي الاعتراف بقدرتها على بحث أو اقتراح الإجراء اللازم في هذا الخصوص .

ويرحب وفد الصين بجهود الامين العام الدؤوبة البناءة المتمثلة في تقديم مساعيه الحميدة بغرض التوسط في حالة الصراعات أو المنازعات الاقليمية . ونؤيده كل

التأييد في قيامه بدوره الواجب وفقا للمادة ٩٩ من الميثاق ، وفي وفائه بالولاية المناطة به من جانب الجمعية العامة ومجلس الامن .

ونشاطر رأي الامين العام بأن مبادئ الميثاق ينبغي تطبيقها بصورة ثابتة دائما وليس بصورة انتقائية . ونؤيد رأيه بأن المنظمات الاقليمية ينبغي أن تتحمل مسؤولية أكبر عن حل الصراعات الاقليمية ، وفقا للفصل الثامن من الميثاق . وفي السنوات الاخيرة ألحقت الجزاءات المتزايدة التي فرضتها الامم المتحدة بعض الصعاب والخسائر الاقتصادية ببعض البلدان وخاصة بلدان العالم الثالث ، وهذه مسألة ينبغي أن تعالج على نحو عاجل وملائم وفقا للمادة ٥٠ من الميثاق .

ونرحب بتوصية الامين العام بأن يتخذ مجلس الامن تدابير تكفل إيجاد الحلول السلمية للمشاكل التي تواجهها البلدان . إن السلم والتنمية صنوان لا يفترقان وهما على نفس القدر من الاهمية . إذ بدون السلم لن تكون هناك تنمية ، وبدون التنمية لن يدوم السلم . ونشاطر رأي الامين العام بأن الامم المتحدة لا يجب فحسب أن تلتزم بحل المشاكل الاقليمية ، بل يجب أيضا أن تولي اهتماما للتنمية الاجتماعية والاقتصادية باعتبارها مسألة ذات أولوية . بيد أن المسائل في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية ينبغي أن تكون موضع تداول وحسم في مختلف أجهزة الامم المتحدة ، كل جهاز في مجال اختصاصه على النحو المبين في الميثاق .

إن الزيادة المطردة في عدد عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الامم المتحدة والتوسع اليومي في نطاق مهام المنظمة قد استنزفا مواردها البشرية والمالية والمادية استنزافا لم يسبق له مثيل . والقرارات التي تتخذ بشأن كيفية مواجهة هذه الحالة الجديدة سيكون لها أثر مباشر على مستقبل عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الامم المتحدة . وفي هذا الصدد ، قدم الامين العام عددا وافيا من التوصيات المفيدة .

ويعتقد وفد الصين أنه من أجل زيادة فعالية عمليات حفظ السلام ينبغي لنا ألا نستمر فحسب في التمسك بالمبادئ والممارسات التي تبينت فعاليتها على مدى السنين ، بل أن نحرص أيضا على أن نأخذ في الاعتبار ظروف وقدرات الامم المتحدة ، وأن نتصرف تبعا لذلك . إذ قبل البدء في أية عملية لحفظ السلام ، من المستصوب دراسة

ظروف الحالة بغية إجراء التقييم اللازم لجدوى العملية ولقدرة المنظمة على تحمل أعبائها .

وفي هذه الاثناء ، يعد الاساس المالي المستقر والسليم أحد متطلبات نجاح عمليات حفظ السلام . وفي اعتقادنا أن السبيل الاساسي لمواجهة عدم كفاية تمويل عمليات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة هو وفاء جميع الدول الاعضاء بالتزامها بمقتضى الميثاق ، بأن تدفع أنصبتها المقررة دون قيد أو شرط وبالكامل وفي حينها .

وفي هذا الصدد أوفت الصين بالتزاماتها بكل اخلاص . ونحن نناشد البلدان الاخرى ، وخاصة البلدان ذات المتأخرات الضخمة أن تدفع تلك المستحقات بأسرع ما يمكن . وسيكون ذلك الإجراء من جانبها بمثابة دعم فعّال لمهام الامم المتحدة في مجال حفظ السلام . وعلاوة على ذلك ، فإننا نؤيد النظر في إيجاد سبل متنوعة للتمويل .

إن تقرير الامين العام "خطة السلام" بما يتضمنه من موضوعات واسعة المدى ومفصلة لا يمس مختلف أجهزة الامم المتحدة فقط ، بل هو يتناول كذلك اهتمامات جميع الدول الاعضاء . ونحن نؤيد الجمعية العامة ومجلس الامن وغيرهما من الاجهزة ذات الصلة في اضطلاعها بإجراء دراسة شاملة وكافية ومتعمقة لهذا التقرير ، بمختلف الاشكال ، وسيقوم وفد الصين بدور نشط في هذه العملية . ونحن واثقون من أننا سنتوصل بلا شك ، عن طريق النظر الجاد المشترك في التقرير من جانب جميع الدول الاعضاء ، إلى إحداث أثر هام بعيد المدى فيما يتعلق بتحسين قدرة الامم المتحدة على حفظ السلام في ظل الوضع الجديد .

السيدة أغراي - أورلينز (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسود وفد غانا أن يعرب عن خالص شكره للامين العام لإتاحته الفرصة للجمعية العامة لان تسهم عن طريق النظر في تقريريه - أي "خطة للسلام" وتقرير الامين العام عن أعمال المنظمة في البحث على حد قوله عن آليات وتقنيات أفضل لتحسين قدرة المنظمة على السعي إلى السلم والحفاظ عليه وعلى معالجة الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية للتنمية البشرية على نحو شامل . ويؤيد وفدي تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل أندونيسيا بالنيابة عن البلدان غير المنحازة في هذا الصدد .

وقد أتيحت لوفد بلادي الفرصة من قبل في سياق آخر لكي يقدم إلى حكومة مصر وشعبها خالص تعاطف وتعازي شعب وحكومة غانا لما نجم عن الزلزال الذي وقع في القاهرة منذ يومين من خسائر فادحة في الارواح وتدمير شديد للممتلكات .

وتعتبر غانا أن المناقشة الدائرة حول التقريرين في هذه الدورة للجمعية العامة هي خطوة أولى نحو تعزيز قدرة منظمتنا على العمل من أجل تحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة . وفي رأينا أن هذين التقريرين التاريخيين المترابطين ، اللذين نراهما في الواقع خير شاهد على نفاذ البصيرة الذي يتمتع به الأمين العام ، هما من الأهمية بحيث لا يكفي أن نتناولهما في بضع جلسات عامة للجمعية ، أو أثناء المشاورات غير الرسمية في هذه الدورة ، أو بأي نحو ينم عن التجزئة في المعالجة . فالتقريران جديران بأقصى اهتمام من جانبنا . ولكل هذه الأسباب مجتمعة يؤيد وفد غانا بشدة الاقتراح الداعي إلى أن تشكل الجمعية العامة فريقا عاملا مخصصا ، لبحث أفكار ومقترحات الأمين العام على نحو متعمق على أن يرفع الفريق تقريره وتوصياته للجمعية العامة بأسرع ما يمكن ، ويستحسن أن يكون ذلك في دورتها الثامنة والاربعين . ولذلك ، ستقتصر مشاركتنا في هذه المناقشة في هذه المرحلة على المبادئ التي نرى أن جهودنا الرامية لتحسين المنظمة ينبغي أن تستند إليها .

لقد أوضحت غانا مرارا أن انتهاء الحرب الباردة ينبغي أن يسمح للأمم المتحدة بالعمل من أجل تحقيق الأغراض المبينة بوضوح قاطع في المادة الأولى من الميثاق . ومن المؤسف أن يكون الملاحظ على اداء منظمتنا هو اقتصاد جهودها المبذولة من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين حتى الآن على التدابير المتوخاه في الفصلين السادس والسابع ، وإلى حد ما في الفصل الثامن من الميثاق . ولا يبدو أن منظمتنا قد قدرت حق التقدير أن الأمم المتحدة ينتظر منها حتى بموجب الفقرة ١ من المادة الأولى من الميثاق ، أن تتدرع بالوسائل السلمية ، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي ، لحل المنازعات أو الحالات الدولية التي قد تؤدي إلى الاخلال بالسلم أو لتسويتها .

وصحيح أن أبعادا جديدة من عدم الاستقرار تتمثل في النعرة الوطنية الاثنية وانتشار اسلحة الدمار الشامل ، والتوترات العنصرية الجديدة ، قد ظهرت في الساحة . ولكننا لا يجب ـ كما أشار الأمين العام في تقريره "خطة للسلام" ـ أن نسمح لها بأن تحجب عن الانظار استمرار المشاكل الاقتصادية المدمرة التي هي مصادر ونتائج للمنازعات .

إن الدبلوماسية الوقائية ، وصنع السلم وحفظ السلام وبناء السلم بعد انتهاء الصراع ، كلها في الواقع مجالات هامة للعمل الذي يسهم في تأمين السلم بروح الميثاق . ومع ذلك ، فإننا نود أن نبدي أن هناك مجالا آخر للعمل لا يقل عن ذلك أهمية يتمثل في قيام الأمم المتحدة بموجب الفصل التاسع من الميثاق وخاصة بموجب المادة الخامسة والخمسين "بتهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سلمية ودية بين الأمم" .

ويمكن خدمة قضية السلم والأمن على نحو أفضل إذا وضعت الأمم المتحدة التدابير التي تستهدف النهوض بالتعاون الدولي في موضعها الصحيح بغية التقليل إلى أقصى حد من إمكانية ظهور حالات تؤدي إلى نشوب المنازعات ، بحيث أنه عندما تظهر مثل هذه الحالات ، تجد الأطراف المعنية أن من مصلحتها التماس الحلول السلمية للمنازعات .

ومن المبادئ الهامة التي يجب أن تستند اليها جهودنا الاعتراف بالوحدة القائمة بين المقاصد الواردة في المادة الأولى . فالسلم ليس هو مجرد انعدام الحرب . وهو شيء لا يمكن فرضه ، ناهيك عن ضمانه ، عن طريق القوة العسكرية . ولزمن طويل ظلت الأمم المتحدة تتصرف وكأن السلم شيء يمكن الحفاظ عليه دون النهوض بالرقي الاقتصادي والاجتماعي المتصل والمستدام لجميع الشعوب . فالسلام والعلاقات الودية بين الدول ، والرفاهية الاقتصادية واحترام حقوق الإنسان والحريات الاساسية التي تشكل كلها مقاصد للميثاق أمور لا تتجزأ وينبغي الاعتراف بكونها كذلك ، لا بالاقوال وحدها بل أيضا بالافعال .

وثمة مبدأ أساسي آخر ينبغي أن تستند إليه جهودنا الرامية لتعزيز قدرة منظمتنا على تأمين السلم ، ألا وهو الحاجة إلى إشاعة الديمقراطية في العلاقات الدولية . وتلاحظ غانا مع الارتياح الشديد ، ان تطبيق مبادئ الديمقراطية تطبيقا كاملا داخل أسرة الأمم وداخل منظمتنا أمر يحتل مركز الصدارة في قائمة أولويات الأمين العام .

والمراعاة السليمة لأحكام الميثاق هي الفيصل بين الدول الصديقة والدول المعادية . ولا حاجة بنا لأن نذكر بأن الميثاق هو وثيقة أعدها حلفاء منتصرون لكي يحصنوا أنفسهم ضد انتهاكات السلم من جانب الآخرين . وكان المتوخى بموجب المادة ٢٠ من الميثاق أن تجتمع الجمعية العامة في دورات انعقاد عادية مرة في السنة وفي دورات خاصة حسبما تدعو اليه الحاجة .

غير أن المادة ٢٨ تقضي بأن يعمل مجلس الامن بصفة مستمرة . ولذلك كان من المناسب أن تعهد الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، بموجب المادة ٢٤ ، إلى مجلس الامن بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والامن الدوليين بغرض كفالة العمل الفوري والفعال من قبل الامم المتحدة .

وكان من المنطقي في حالة يتوقع أن يبرز فيها تهديد للسلم والامن الدوليين من جانب دول الاعداء ، أن تملك الدول الخمس الدائمة العضوية سلطة اتخاذ الإجراء الفوري والفعال ، وقد صيغت الفقرة ٣ من المادة ٢٧ على هذا النحو للحيلولة دون تنفيذ أي إجراء لا يحظى بتأييد أي من الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن وهي الدول التي قادت - وهذا أمر له مغزاه - الحلفاء نحو النصر في الحرب العالمية الثانية التي هي الحرب التي تمخضت عن الميثاق .

وقد تغير ذلك كله في الوقت الحاضر . والاكثر من ذلك ، أننا أصبحنا جميعا على استعداد تام للاعتراف بالتغيير الذي حدث في العلاقات الدولية ، فلم تعد هناك دول أعداء بالمعنى الذي قصدت إليه المادة ٥٣ . فقد أصبحت هذه جميعا مؤهلة لعضوية المنظمة بموجب المادة ٤ من الميثاق وأصبحت دولا أعضاء فيها . وحسبما عبر عن ذلك الامين العام بطريقة صائبة

"انهار الحاجز الايديولوجي الهائل الذي أثار حالة من عدم الثقة والعداء على مدى عقود من الزمن ، وتداعت معه أدوات الدمار الرهيبة" .

(A/47/277 ، الفقرة ٨)

وفي ضوء هذا الإقرار ، نرى أن القوة العسكرية أو القدرة الاقتصادية لا ينبغي لها بعد الآن أن تمنح أية دولة عضو أي مركز خاص أو امتيازات خاصة .

وكخطوة أولى نحو إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات فيما بين الدول ، ينبغي للمنظمة أن تؤكد من جديد مساواة جميع دولها الاعضاء في السيادة ، حسبما ورد في الفقرة ١ من المادة ٢ من الميثاق . ونحن نتفق مع الامين العام في رأيه القائل

بأن حجر الزاوية في أعمال الأمم المتحدة هو الدولة ذات السيادة ويجب أن يظل كذلك . ولكن السيادة ليست مطلقة وليست حصرية . والعضوية الطوعية في منظمة دولية التي هي عضوية تنطوي على التزامات محددة ، إنما تأتي في حد ذاتها نتيجة ممارسة للسيادة . كما أن السيادة تشتمل على فكرة المساواة . وإذا لم يكن الأمر كذلك فإن ما قصد إليه الميثاق من جعل الأمم المتحدة مرجعا لتنسيق أعمال الأمم يصبح دون معنى . ان مبدأ مساواة الدول الأعضاء جميعا في السيادة هو دفاع ضد قيام دولة بفرض إرادتها على دولة أخرى .

ويتصل مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء اتصالا وثيقا بمبدأ المساواة في السيادة . وهو حقا الإظهار العملي للمساواة في السيادة . لأن التدخل ، على المستوى المفاهيمي ، لا يمكن أن ينشأ إلا عن الإحساس بالتفوق ، الذي يتضمن فكرة انعدام المساواة .

وسيساعد الاعتراف بهذين المبدأين المنظمة على استعراض دورها في تعاملها مع الدول الأعضاء . ويجب ألا نتغاضى أو نتستر على انتهاكات صارخة للفقرة ٧ من المادة ٢ من الميثاق لمنفعة سياسية آنية ، ولو تحت ستار الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلام وبناء السلم بعد انتهاء النزاع ، أو بدعوى المساعدة الانسانية . وفي جميع الظروف ، ينبغي طلب موافقة الدولة أو الدول المعنية والحصول على تلك الموافقة . والحالة الوحيدة التي تتطلب اللجوء إلى نهج ابتكاري هي حالة تعذر الحصول على هذه الموافقة بسبب عدم وجود حكومة يمكن تحديدها .

وينبغي أيضا لخطة السلام المشروعة أن تولي اهتماما خاصا للجمعية العامة وتعززها كمحفل لوضع السياسة والتنسيق بين أنشطة الوكالات والبرامج والمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة حسبما تقضي به المادتان ٥٧ و ٥٨ من الميثاق . وينبغي إعادة النظر في الترتيبات الحالية التي يتسنى فيها للوكالات والبرامج والمؤسسات أن تتصرف أحيانا على خلاف المبادئ التوجيهية للجمعية العامة ورغباتها .

ونحن نتفق مع الامين العام في الرأى القائل بأنه يجب الا تفوتنا الفرصة لتحقيق توافق الآراء الدولي اللازم وإيجاد الادوات السياسية اللازمة ، وتكييف هياكل الامم المتحدة والتفاعلات داخل منظومة الامم المتحدة على نحو يمكننا أن نعالج على نحو شامل المشاكل العالمية بأبعادها السياسية والانسانية والاجتماعية - الاقتصادية .

إن تعميم الديمقراطية في العلاقات الدولية ، يجب أن يتجلى في تشكيل مجلس الامن الذي ينبغي أن يكون ممثلا للطابع العالمي للمنظمة . إن العضوية الدائمة للمجلس وما يقترن بها من حق النقض (الفيتو) ليست شيئا عفى عليه الدهر فحسب بل هي أيضا شيء غير ديمقراطي . والآن وقد أصبحت الجمعية العامة تستمر من الناحية الرسمية في حالة انعقاد على مدار العالم كله ، فينبغي لها أن تكون الهيئة التي تتخذ المقررات التي تتضمن استخدام القوة من قبل المنظمة .

وبموجب الفصل الثامن من الميثاق ، يجوز للدول الاعضاء في المنظمة اقامة تنظيمات أو ترتيبات إقليمية لبذل كل الجهود الممكنة لتحقيق التسوية السلمية للمنازعات المحلية . ونرى أنه لا ينبغي لهذه الترتيبات الاقليمية أن توجه نحو أهداف خارج المنطقة المعنية . وينبغي لاستعراض آليات وتقنيات المنظمة أن يؤكد من جديد أن المقصود بالترتيبات الاقليمية هو الاسهام في التسوية السلمية للمنازعات داخل منطقتها .

وتعتقد غانا ان الديمقراطية تزدهر عندما يسود حكم القانون لا حكم المنفعة السياسية الآنية . ولذلك ، فإن المبدأ الذي ينبغي أن يكون دعامة لجهودنا هو التأكيد على وجوب سعي الدول الاعضاء ، بقدر الإمكان ، إلى حل الخلافات عن طريق القانون الدولي - أى عن طريق محكمة العدل الدولية على وجه التحديد . ولذا ، فإن التدابير المختلفة التي اقترحها الامين العام لتعزيز دور محكمة العدل الدولية تستحق النظر فيها بكل جدية . ونحن نقر الرأى القائل بضرورة تمكين الامين العام من استصدار فتاوي من محكمة العدل الدولية بشأن القضايا ذات الصلة ، وتشجيعه على القيام بذلك .

وستتاح لوفد غانا الفرصة للادلاء بآرائه ، على نحو أكثر تفصيلا ، بشأن مقترحات تمويل أنشطة المنظمة . وينبغي ، في هذه المرحلة أن نؤكد ضرورة العمل على كفالة الاستقرار المالي للمنظمة . وتحقيقا لهذا الغرض ، ينبغي للأمم المتحدة أن تؤكد مرة أخرى المسؤولية الجماعية للدول الاعضاء عن تحمل نفقات المنظمة ، على النحو الذي توخته المادة ١٧ . وينبغي ، لكل دولة عضو ، سواء أكانت مساهما رئيسيا أو ثانويا ، أن تحاول الوفاء بمسؤوليتها المالية إزاء المنظمة . وينبغي الإبقاء على عملية الميزنة الجديدة التي طرحها قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ ، الذي يسعى ، في جملة أمور ، إلى تشجيع اقرار شؤون الميزنة بتوافق الآراء . غير أن وفد غانا لا يمكنه تأييد أى اقتراح يؤدي عمليا إلى إعفاء أولئك الذين لم يدفعوا أنصبتهم المقررة وغيرها من الاشتراكات ، وزيادة العبء على أولئك الذين أوفوا بالتزاماتهم إزاء المنظمة بأمانة .

إن العملية التي بدأنا فيها ، نتيجة لمؤتمر القمة التاريخي الذي عقدته الدول الاعضاء في مجلس الامن ، عملية تحظى بسهولة بتأييدنا المطلق جميعا من حيث استهدافها تحسين قدرة المنظمة . وقد تظهر عملية السعي إلى ذلك الهدف خلافات بين الدول الاعضاء في المنظمة ، وربما تستلزم تلك العملية من بعض الدول الاعضاء أن تتخلى عن مزايا حظيت بها على مدار فترة تتجاوز ٤٧ سنة أو أن تتقاسمها مع أعضاء المنظمة عامة . وقد ترد في هذا الصدد مقترحات من بلدان مثل بلدي الذي لم يكن قد أصبح ، على الرغم من مشاركة شعبه في الحرب العالمية الثانية ، دولة مستقلة في ذلك الحين فلم يشترك بالتالي في المناقشات التي أدت إلى صياغة الميثاق واعتماده . ونود أن نقدم تأكيدا بأننا لا نسعى إلى سلب أية امتيازات خاصة من أى دولة عضو . كما اننا لا نحاول أن ننكر ، أو نحط من قدر الاسهامات الايجابية التي قدمتها شتى الدول الاعضاء خلال تطور المنظمة*

---

* عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة .

وسنشترك في أعمال آلية المتابعة لاننا نحتفظ بأملنا وإيماننا العميق في الامم المتحدة ، باعتبارها تشكل الطريق الوحيد نحو السلم والامن الدوليين ، وتطوير العلاقات الودية بين الدول ، وتحقيق التعاون الدولي من أجل تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي لكافة الشعوب - وهي نفس المقاصد التي توخاها الآباء المؤسسون لمنظمتنا . وستكون الايام والشهور المقبلة أكبر اختبار لالتزامنا بهذه المقاصد .

البند ٩٣ من جدول الاعمال (تابع)

التنمية الاجتماعية : (أ) المسائل المتعلقة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والاسرة .

الاحتفال باختتام عقد الامم المتحدة للمعوقين : مشروع قرار (A/47/L.4)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : البند التالي على جدول أعمالنا هو البند الفرعي (أ) من البند ٩٣ من جدول الاعمال ، الذي بموجبه تحتفل الجمعية العامة باختتام عقد الامم المتحدة للمعوقين . وقد اختتمت المناقشة التي أجريت بهذه المناسبة ليلة أمس .

تنتقل الجمعية العامة الآن إلى تناول مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/47/L.4 ، والمعنون "اليوم الدولي للمعوقين" .

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/47/L.4 .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر أن تعتمد مشروع القرار A/47/L.4 ؟

اعتمد مشروع القرار A/47/L.4 (القرار ٣/٤٧)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعلن انتهاء الاحتفال الخاص باختتام عقد الامم المتحدة للمعوقين .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥